

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات
المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

زكي عودة زكي وهادين

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. سامح العطوط

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021

دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات
المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

زكي عودة زكي وهادين

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ : 10 / 11 / 2021، وأجيزت.

التوقيع

.....
.....
.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

- أ. د. عبد الناصر نور / مشرفاً ورئيساً
- د. سامح العطوط / مشرفاً ثانياً
- د. سائد الكوني / ممتحناً داخلياً
- د. بهاء عواد / ممتحناً خارجياً

ب

الإهداء

إلى فخر الجامعات جامعة النجاح الوطنية رمز العلم والعطاء.
إلى جدتي العزيزة نبع الحنان ومصدر الدفء إلى جدي الكريم الذي شرفني بحمل اسمه والذي ما
فتئ بالدعاء لي آناء الليل وأطرف النهار بالخير والسداد أطل الله في عمرهما ومتعهما متاع
الصالحين.

إلى بؤرة النور الذي عبّر بي نحو الأمل والآمال الجميلة، واتسع قلبه ليحتوي حلمي حين ضاقت
الدنيا بي وألبسني ثوب العلم ببركة أنفاسه المباركة والذي الحبيب.
إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها إلى أُمي العظيمة أهديك رسالتي لكي
تُهديني الرضا والدعاء.

إلى إخواني وأخواتي الأحباب الذي أسأل الله أن تُكَلِّل حياتهم بالتفوق والنجاح.
إلى شرفاء هذه الأمة وشهائها وأحرارها ورجالها ومجاهديها الذين يعبرون بأقذارهم دون انحناء،
إلى أسرانا العظماء يا أسود شامخة خلف القضبان إنه ليمثلكم تفخر الأوطان.
إلى وطني الحبيب فلسطين إلى غزة الإباء إلى القدس العاصمة لؤلؤة الأديان مدينة البتول ظليّة
مر بها الرسول بادرة الوجود ستبقي رمز الإباء والصمود في وجه أعدائك اليهود.

أهدي رسالتي هذه.....

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

إنني أشكر الله عز وجل على إتمام هذه الرسالة على وجه يحمد سبحانه عليه وعلى نعمه الظاهرة والباطنة وعلى ما يسر وأنعم به علي من علم نافع وعمل صالح، ثم أتوجه بالشكر الكبير إلى الوالدين الكريمين الذين وسعوني بحلمهم ودعائهم أطال الله في عمرهم ومتعمهم متاع الصالحين.

ثم إنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الوافر والثناء العاطر للأستاذ الدكتور عبد الناصر نور لقبوله الإشراف على هذه الرسالة التي زادتني حملاً إلى حملي وثقلاً إلى ثقلي وضيقاً في وقته الذي سخره للنفع العام، والذي أزداد بإشرافه على هذه الرسالة شرفاً إلى شرف الرسالة وفخراً كما يفخر التلميذ بأستاذه (وما الاستاذ إلا زينة من نقيصة متمم للحسن إذا الحسن قصراً وأما إذا كان الكتاب موفراً بعلمك لم يحتج إلى أن يزور)، كما أثني بالشكر والدعاء المقرونيين بالود الصافي والمحبة الوافرة إلى الدكتور سامح العطوط الذي غمرني بفضله ونفعني بعلم، ثم أثلث بالشكر والثناء إلى الدكتور سائد الكوني لتفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة وتلقيها بصدرٍ رحب فلا حرمة الله المثوبة والأجر، والشكر موصول للدكتور بهاء أبو عواد الذي تفضل بمناقشة هذه الرسالة المتواضعة واقتطاع جزءاً من وقته الثمين لقراءتها وإثرائها بملاحظاته المباركة، والشكر موصول والدعاء مبذول إلى كل من له قدحٌ مُعلا وسهمٌ راجح من قريبٍ أو صديقٍ أو ناصحٍ في كل ما يُمَت لهذه الرسالة بصلة.

هذا آخر ما على الورق رقمته وبين أسماعكم أذعته ولسانُ حالي يقول (جئكم ببضاعة مزجاة فأوفوا لي الكيل وتصدقوا عليّ إن الله يجزي المتصدقين)، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مُقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة
المدرجة في بورصة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث
علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in thesis is unless otherwise referenced is the
researchers own work and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification.

Students name

اسم الطالب
أحمد محمد عبد الوهاب

Signature

التوقيع
أحمد محمد عبد الوهاب

Date

التاريخ
١٠/١١/٢٠١٩

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الإقرار
ح	قائمة المحتويات
ذ	قائمة الجداول
ر	قائمة الأشكال
ز	قائمة الملاحق
س	الملخص باللغة العربية
1	الفصل الأول: الإطار النظري العام والدراسات السابقة
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	منهجية الدراسة
6	حدود الدراسة
7	مجتمع وعينة الدراسة
8	أنموذج الدراسة
9	الدراسات السابقة
14	التعليق على الدراسات السابقة
14	ما يميز الدراسة الحالية
14	مساهمة الدراسة
14	مصطلحات الدراسة
16	الفصل الثاني: الإطار النظري لعناصر كفاءة الإدارة المالية
18	المبحث الأول: التخطيط المالي
18	المطلب الأول: التخطيط المالي _ مدخل مفاهيمي

19	المطلب الثاني: أنواع التخطيط المالي _ العوامل المؤثرة فيها
22	المبحث الثاني: الرقابة الداخلية
22	المطلب الأول: نظام الرقابة الداخلية _ مدخل مفاهيمي
26	المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية _ وخصائصها
30	المبحث الثالث: الرقابة الإدارية
30	المطلب الأول: الرقابة الإدارية _ مدخل مفاهيمي
32	المطلب الثاني: أنواع الرقابة الإدارية
35	التعليق على الإطار النظري
37	الفصل الثالث: الإطار النظري للملاءة المالية
38	المبحث الأول: الأداء المالي
38	المطلب الأول: الأداء المالي _ مدخل مفاهيمي
40	المطلب الثاني: النسب والمؤشرات المالية
41	المطلب الثالث: أنواع النسب المالية
49	المبحث الثاني: الملاءة المالية
49	المطلب الأول: الملاءة المالية _ مدخل مفاهيمي
49	المطلب الثاني: مؤشرات الملاءة المالية
51	التعليق على الإطار النظري
52	الفصل الرابع: منهجية الدراسة وإجراءاتها
53	أولاً: منهج الدراسة
54	ثانياً: مجتمع الدراسة
54	ثالثاً: عينة الدراسة والخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة
57	رابعاً: أداة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات الديموغرافية
58	خامساً: صدق أداء الدراسة وثباتها
60	سادساً: إجراءات تطبيق الدراسة
61	سابعاً: الأساليب الإحصائية
62	الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتفسيرها
63	المقدمة
63	أولاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
63	تحليل نتائج السؤال الأول وتفسيرها

66	تحليل نتائج السؤال الثاني وتفسيرها
69	تحليل نتائج السؤال الثالث وتفسيرها
74	تحليل نتائج السؤال الرابع وتفسيرها
81	ثانياً: نتائج الدراسة
83	ثالثاً: توصيات الدراسة
84	قائمة المصادر والمراجع
84	المراجع باللغة العربية
92	المراجع باللغة الإنجليزية
94	الملاحق
B	Abstract

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
الجدول (1)	الشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين	7
الجدول (2)	البنوك المدرجة في بورصة فلسطين	8
الجدول (3)	توزيع عينة الدراسة	54
الجدول (4)	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	55
الجدول (5)	إجابات الأسئلة ودلالاتها	58
الجدول (6)	معاملات ثبات كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة والاداءة ككل	59
الجدول (7)	الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات أثر كفاءة الادارة المالية ممثلة بالتخطيط المالي على الملاءة المالية	63
الجدول (8)	نتائج اختبار T الخاص بالفرضية الفرعية الأولى (HO1)	65
الجدول (9)	الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات أثر كفاءة الادارة المالية المتمثلة بالرقابة الداخلية على الملاءة المالية	67
الجدول (10)	نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الفرعية الثانية (HO2)	68
الجدول (11)	الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات أثر كفاءة الادارة المالية المتمثلة بالرقابة الادارية على الملاءة المالية	70
الجدول (12)	نتائج اختبار T الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة (HO3)	12
الجدول (13)	الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات درجة الملاءة المالية	73
الجدول (14)	نتائج اختبار T الخاص بالفرضية الرئيسية (HO)	74
الجدول (15)	الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية الكلية لدرجة أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية	75
الجدول (16)	شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين	77
الجدول (17)	نتائج نسب السيولة النقدية لشركات التأمين	77
الجدول (18)	نتائج نسب المديونية لشركات التأمين	78
الجدول (19)	البنوك المدرجة في بورصة فلسطين	79
الجدول (20)	معدل كفاية رأس المال (CAR)	79
الجدول (21)	نتائج نسب المديونية للبنوك	80

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الشكل
8	المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة	الشكل (1)
21	أنواع التخطيط المالي	الشكل (2)
24	تطور مفهوم الرقابة الداخلية	الشكل (3)
27	أنواع الرقابة الداخلية	الشكل (4)
29	خصائص نظام الرقابة الداخلية	الشكل (5)
35	أنواع الرقابة الإدارية	الشكل (6)
47	النسب المالية والمعادلات الخاصة بها	الشكل (7)
51	مؤشرات حساب الملاءة المالية	الشكل (8)

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
93	كتاب تسهيل مهمة	الملحق (1)
96	الاستبانة بصورتها النهائية	الملحق (2)
100	مخرجات برنامج Spss	الملحق (3)

دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

زكي عودة زكي وهادين

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. سامح العطوط

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك، وبالتالي فحص أثر كل من عناصر كفاءة الإدارة المالية المتمثلة في (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الرقابة الإدارية) على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة هذه الدراسة، لذلك تم تصميم استبانة تخدم موضوع الدراسة وتحقيق أهدافها، حيث وزعت الاستبانة على موظفي الدائرة المالية والإدارية لشركات التأمين والبنوك التي كانت عينة الدراسة، تم توزيع 60 استبانة استرجع منها 53 استبانة تم تجميعها ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical package for social science (SPSS)** لتحليل البيانات والخروج بأهم النتائج والتوصيات، كما تم الاعتماد على البيانات المالية لشركات التأمين والبنوك أذ تم تحليل القوائم المالية بالاعتماد على نسب السيولة النقدية ونسب المديونية للتعرف على الواقع الحقيقي للملاءة المالية لتلك الشركات، كما أظهرت الدراسة العديد من النتائج كان من أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية مرتفع بين عناصر كفاءة الإدارة المالية المتمثلة (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الرقابة الإدارية) والملاءة المالية بمعدل (78%) وبدلالة وسط حسابي (3,90) حيث حل عنصر التخطيط المالي في المرتبة الأولى تلاه عنصر الرقابة الإدارية ومن ثم عنصر الرقابة الداخلية، كذلك أظهرت نتائج تحليل مؤشرات الملاءة المالية إلى ارتفاع درجة الملاءة المالية لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك، وعليه أوصى

الباحث بالعديد من التوصيات كان من أبرزها ضرورة أن تأخذ الشركات دوائر التخطيط المالي والرقابة الادارية والداخلية بعين الاعتبار في التطوير والتحسين المستمر بتوظيف أصحاب الخبرة والشهادات المهنية الدولية لتقويم خطط هذه الدوائر ونشر الوعي بأهمية المحافظة عليها، وكذلك استقطاب موظفين ذو خبرة عالية في تحليل المؤشرات المالية وعلى رأسها مؤشر الملاءة المالية لما له من دور بارز ومهم في تأمين المسار المالي للشركات ككل.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

كَمَثَل غيرها من المؤسسات المالية، تواجه الشركات المساهمة العامة مخاطر مالية وتشغيلية، وهو ما يتطلب منها اتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات التحوطية الملائمة لإدارة تلك المخاطر التي تؤثر على المركز المالي للشركة مما يضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتعتبر الإدارة المالية نشاطاً هاماً وحيوياً من نشاطات الشركات عموماً، وهي من إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الشركات ومالم تُحسن استخدامها وإدارة الموارد المالية المحدودة والمتاحة لها فسوف يكون مآلها الضياع والإسراف مهما بلغ حجم الموارد المذكورة .

كما وتطورت وظيفة الإدارة المالية واتسعت أهدافها باتساع النشاط الاقتصادي والتكنولوجي بحيث أصبحت هذه الوظيفة وسيلة أساسية في تحقيق أهداف المشاريع من خلال أدوات ووسائل التحليل التي تستخدمها في تحويل البيانات الى معلومات وتوفير البدائل بشكل علمي مبني على أرقام حقيقية للوصول الى تحقيق أهدافها وتنفيذ خطط المشروع (هاشم، 2020).

حيث يعتمد نجاح المشروع في تحقيق الأهداف التي يتطلع للوصول إليها على كفاءة الإدارة المالية إلى حد كبير للقيام بوظائفها المختلفة، وكذلك تعتمد على درجة تفهم المسؤولين عن الإدارة المالية في مؤسسات الأعمال لمدى ضرورة وأهمية هذه الوظيفة، ومن ناحية أخرى يعود فشل هذه المؤسسات إلى سوء ممارسة الوظيفة المالية بالكفاءة المطلوبة (المهير، 2015).

وللحفاظ على كفاءة الإدارة المالية ولمعرفة أين تسير وإلى أي اتجاه تقترب لابد من تتبع النسب المالية عموماً ونسب الملاءة المالية بشكل خاص التي لا تساعد فقط على تقليل خطر إفلاسها بل يمكن أن تمنح النسبة أيضاً صورة أكبر حول ما إذا كانت هذه الشركات قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير والطويل وهل هي بحاجة الى المزيد من الديون أم لا، كما وتساعد في اتخاذ قرارات مالية مهمة للحفاظ على استمراريتها، والحد من الغموض أمام المقرضين أو المستثمرين،

والتمكن من تحديد مستوى الأداء وتشخيص نقاط القوة والضعف وذلك من خلال المؤشرات التي تقيس الجوانب المالية لهذه الشركات (عبدالله، 2019).

ومن هنا تأتي الحاجة المهمة لهذه الدراسة للدور الكبير الذي تلعبه الإدارة المالية بكافة وظائف التخطيط والرقابة الداخلية والرقابة الإدارية في رفع كفاءة الملاء المالية لدى الشركات المساهمة بشكل عام والشركات المساهمة العامة الفلسطينية بشكل خاص، من خلال المراقبة والمحافظة على موارد تلك الشركات وإرثها المالي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تواجه العديد من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تراجعاً في الأداء المالي وخاصة في ظل انتشار جائحة كورونا، حيث من الملاحظ وجود عدة عوامل تؤثر على أداء هذه الشركات، لذلك فإن دراسة العوامل المؤثرة ودور كفاءة الإدارة المالية فيما يتعلق بالتخطيط المالي والرقابة الداخلية والرقابة الإدارية على الملاء المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باتت ضرورة بحثية يمكن من خلالها التحقق من الدور الذي من الممكن أن تلعبه هذه العوامل ودور كفاءة الادارة المالية على الملاء المالية لهذه الشركات وعليه فقد تبادر الى ذهن الباحث السؤال الرئيسي التالي: هل يوجد أثر لكفاءة الادارة المالية على الملاء المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية :

السؤال الفرعي الاول: هل يوجد أثر لكفاءة الادارة المالية متمثلا بالتخطيط المالي على الملاء المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لكفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الداخلية على الملاء المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر لكفاءة الادارة المالية متمثلا في الرقابة الادارية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك؟

السؤال الفرعي الرابع: ما هي درجة الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة واسئلتها يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك، وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الادارة المالية متمثلا في التخطيط المالي على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الادارة المالية متمثلا في الرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الادارة المالية متمثلا في الرقابة الادارية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة تتمثل أهداف الدراسة في الصياغة التالية :

1. التطرق الى ماهية كفاءة الادارة المالية المتمثلة في التخطيط المالي والرقابة الداخلية والكفاءة الادارية.
2. التعرف على درجة تطبيق مؤشر الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.
3. التعرف على أثر التخطيط المالي على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.
4. التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.
5. التعرف على أثر الرقابة الادارية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.
6. التعرف على الواقع الحقيقي للملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وتوضيح المؤشرات المالية المستخدمة في بياناتها ولذلك تأتي هذه الدراسة على أمل أن تضيف جزءاً نظرياً وعلمياً الى مكتبة جامعة النجاح الوطنية على وجه الخصوص والمكتبات الفلسطينية عموماً.

الأهمية العلمية

يستمد هذا البحث أهميته العلمية من خلال تناوله موضوع حديث نسبياً، حيث تعتبر الملاءة المالية من الأمور المهمة لدى الشركات المساهمة العامة، لا سيما في ظل اشتداد المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات في ظل الوضع الحالي وهو انتشار جائحة كورونا، لذلك يحاول الباحث بيان كفاءة الادارة المالية وأثرها على الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة، ويأمل الباحث في أن تسهم هذه الدراسة في لفت اهتمام هذه الشركات في أخذ نسب الملاءة المالية في عين الاعتبار عند التخطيط ورسم السياسات المالية وكذلك لفت نظر الباحثين الى دراسة العوامل الاخرى التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

منهجية الدراسة

لا شك أن لكل دراسة منهجيتها الخاصة التي تعتمد عليها للوصول الى نتائج الدراسة والتوصيات المناسبة، ومن أجل تحقيق الغاية المنشودة لهذه الدراسة قام الباحث باستخدام المنهجيات التالية:

1. **المنهج الوصفي:** الذي تمثل بالاطار النظري الذي قمنا به بتعريف مختلف المصطلحات والمفاهيم لمتغيرات الدراسة للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي

سيتم تطبيقها في الجانب العملي

2. **المنهج التحليلي:** تعد الدراسة الحالية وصفية تحليلية، حيث أنها تسعى الى وصف واقع

الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، والعوامل المؤثرة فيها، وهي كذلك دراسة كمية ارتباطية، حيث تعتمد على بيانات كمية متمثلة بالبيانات المالية للشركات وآراء المستجيبين من موظفيها، وتستخدم الطرق الاحصائية من أجل دراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: دور كفاءة الادارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة

العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين 2021\3\22 وحتى 2021\8\20.

الحدود المكانية: حيث اقتصرت هذه الدراسة على الدوائر المالية والإدارية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على موظفي الدائرة المالية والإدارية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وعددها ستة وأربعون شركة، أما عينة الدراسة كانت الدوائر المالية والإدارية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها 30 دائرة والتي كانت نسبتها 32% من مجتمع الدراسة.

الجدول (1): شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

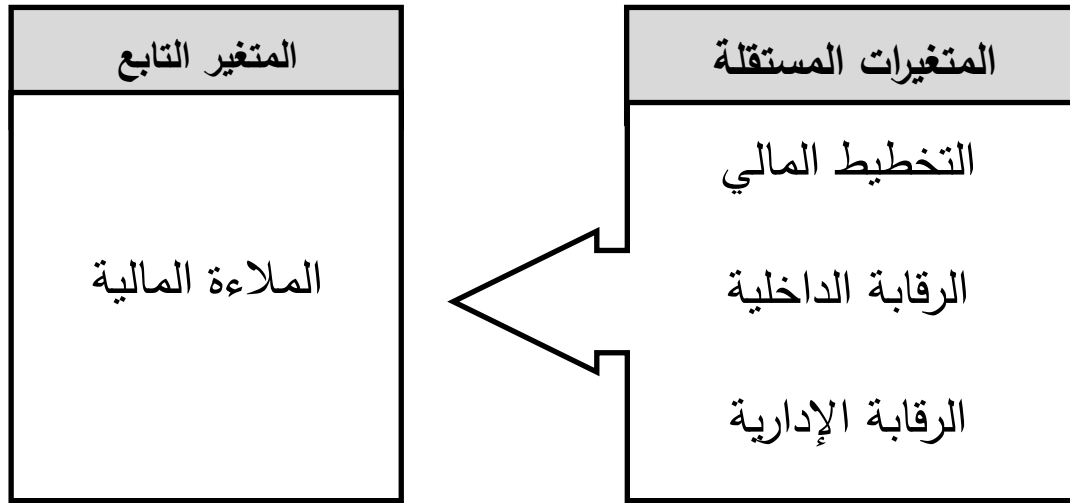
الرقم	اسم الشركة	الرمز	عدد الفروع	سنة الإدراج
1	التأمين الوطنية	NIC	8	1997
2	ترست العالمية للتأمين	TRUST	9	2008
3	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	9	2011
4	فلسطين للتأمين	PICO	9	2010
5	تمكين الفلسطينية للتأمين	TPIC	0	2021
6	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	8	2011
7	المشرق للتأمين	MIC	11	2006
8	المجموعة الاهلية للتأمين	AIG	8	1997

الجدول (2): البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

الرقم	اسم البنك	الرمز	عدد الفروع	سنة الإدراج
1	بنك فلسطين	BOP	21	2005
2	البنك الاسلامي الفلسطيني	ISBK	20	2009
3	بنك القدس	QUDS	21	1997
5	البنك الاسلامي العربي	AIB	20	1997
6	البنك الوطني	TNB	20	2007
7	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	11	1997

أنموذج الدراسة

يُظهر النموذج التالي توضيح لمجموعة من المتغيرات المستقلة المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة (شركات التأمين والبنوك) المدرجة في بورصة فلسطين):



الشكل (1): يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة .

المتغيرات المستقلة:

تم وضعها بناء على دراسة الباحث والاطلاع على دراسات سابقة ومن اقتراح المشرفين على الدراسة والتي من الممكن أن تؤثر على المتغير التابع وهو الملاءة المالية.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات العربية والأجنبية التي لها علاقة بالإدارة المالية والملاءة المالية للشركات المساهمة العامة نذكر منها:

دراسة المهيري (2015) بعنوان "دور وظائف الإدارة المالية في رفع كفاءة الأداء المالي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال". هدفت هذه الدراسة الى معرفة كفاءة الوظيفة المالية في الشركة، وتعميم النتائج علي المنشآت الأخرى حتى تستفيد منها في رفع كفاءتها الادارية، وحتى تتمكن الجهات الحكومية المسؤولة عن سن القوانين والتشريعات المالية التي تفيدها في رفع كفاءة المنظمات ومن ثم الاقتصاد القومي، والمنهج الوصفي ال تحليلي وتوصلت الدراسة الى نتائج أن زيادة كفاءة الإدارة المالية بالشركة يؤدي الى تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وتقليل المخاطر . كما خلصت الدراسة إلى توصيات أهمها: المحافظة على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وذلك حتى لا تفقد الشركة الفرص الاستثمارية وكذلك التعرض للعسر المالي . ودراسة السرطاوي (2019) بعنوان (وكانت بعنوان التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي لشركة المساهمة في فلسطين) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعها المالي إن كان جيدا ودوره أيضا في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف ، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي للجانب النظري والذي تمثل بمفاهيم حول موضوع التحليل المالي وتقييم الاداء، والمنهج التحليلي المرافق للجانب التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية للشركات المتمثلة لعينة الدراسة وهي شركات الادوية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين: شركة بيرزيت، شركة بيت جالا، وشركة دار الشفاء لتصنيع الادوية. وتم جمع البيانات اللازمة للتحليل من موقع بورصة فلسطين، وكانت هذه البيانات هي الوثائق المحاسبية الخاصة بهذه الشركات للفترة (2010-2017) والتي تمثلت بقائمتي الدخل والمركز المالي ثم أجريت عليها عملية الجدولة واستخراج النسب المالية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها: التأكد أن الشركات محل الدراسة تستخدم نتائج التحليل المالي كوسيلة لقياس أدائها المالي. تعتمد جميع الشركات محل الدراسة على ادوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية كالتوسع وزيادة الإنتاج.

ومن الدراسات العربية **زيدان وعبد الرزاق (2016)** وكانت بعنوان، (الملاءة المالية في شركات التأمين بين جهود التنظيم وصعوبات التطبيق) حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة صعوبات تطبيق نظام الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية حيث استخدمت المنهج الوصفي الذي تم فيه وصف الإطار النظري والأبعاد المساهمة في تفسير الملاءة المالية وخلصت هذه الدراسة الى العديد من النتائج والتي كان أهمها لم يرتقي التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين الى المستوى المطلوب وان التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين لم يحقق درجة عالية من التوحيد والتنسيق.

وكذلك دراسة **كراش وصحراوي (2019)** بعنوان (متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التجاري والتكافلي) هدفت هذه الدراسة الى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين متطلبات الملاءة المالية لشركة التأمين التجاري والتكافلي حيث تناولت هذه المتطلبات نظام الملاءة المالية في دول الاتحاد الأوروبي ومجلس الخدمات الإسلامي وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتوصلت الدراسة الى أن متطلبات الملاءة لشركات التأمين التكافلي اعتمدت على متطلبات الملاءة لشركات التأمين التجاري وان هذه المتطلبات بالنسبة للتأمين التكافلي تختلف عن تلك الموجودة في التأمين التجاري خاصة فيما يتعلق بتقييم هامش الملاءة المالية.

وهناك دراسة **قندوز والسهلاوي (2015)** بعنوان (هامش الملاءة في شركات التأمين وإعادة التأمين) حيث تناولت هذه الدراسة مفهوم وكيفية قياس هامش الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين واستخدم الباحث المنهج التحليلي في متطلبات هامش الملاءة المالية كما واعتمد المنهج الوصفي للجوانب النظرية لموضوع الملاءة وأهميتها في قطاع التأمين وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج كان أهمها قياس هامش الملاءة المالية لشركات التأمين لمعرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وان الشركات تقوم بقياس هامش الملاءة في الثلاث سنوات الأولى منذ بداية نشاطها، وتقوم بإعلان هامش ملاءتها تحت ضغط مؤسسة النقد.

وهناك دراسة **النيف و القلاب (2020)** بعنوان (العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية) هدفت هذه الدراسة الى تحليل واختبار العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة

المالية في المصارف الإسلامية، ولتحقيق هدف البحث تكونت عينة الدراسة من (48) مشاهدة من ستة مصارف إسلامية وخلصت النتائج التطبيقية لتحليل الانحدار الى وجود علاقة سلبية معنوية بين الربحية وكل من السيولة والملاءة المالية كما أظهرت النتائج أيضا الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين السيولة والملاءة.

وأشارت ودراسة **هلس (2016)** بعنوان (دراسة تطبيق الحوكمة وتأثيره على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، حيث أشار الباحث في هذا الدراسة عن دورة تطبيق الحوكمة في شركات التأمين وتأثيرها على الملاءة واستخدام الباحث أدوات التحليل المالي لمعرفة درجة تطبيق الحوكمة على أداء الملاءة المالية، وتم أخذها شركات التأمين لمدة 5 سنوات، حيث خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتي كان أبرزها أن حجم مجلس الإدارة له دور مباشر على الملاءة المالية للشركات بسبب تنوع أعضائها و الخبرات فيها وبالتالي تحسن الأداء.

وبينت دراسة **القضاة (2015)**، بعنوان العوامل المؤثرة على الاداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية مقاسا على الاصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 2005-2011 حيث هدفت الدراسة الى بيان العوامل التي تؤثر على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة الاردنية مقاسا بالعائد على الاصول وحقوق الملكية، ولكي يتم الخروج بالنتائج المطلوبة استخدم الباحث البرنامج الاحصائي E-VIEWS حيث تضمنت عينة الدراسة 65 شركة، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج كان من ابرزها وجود أثر معنوي ايجابي للمتغيرات المستقلة جميعها (حجم الشركة، ونسبة المديونية، وعمر الشركة، ونسبة السيولة) على الاداء المالي للشركة كما أوصت الدراسة أخذ الشركة نسبة السيولة بعين الاعتبار وأهمية تطوير السياسات والاجراءات للمحافظة على الزبائن.

كما تطرقت دراسة **خنفر (2017)** بعنوان محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حيث تم استخدام عينة الدراسة المكونة من 18 شركة مدرجة لتحديد أثر كل من حجم الشركة وعمر الشركة والربحية والسيولة على هيكل رأس المال باستخدام معادلة مجموع الالتزامات مقاسا على مجموع الاصول وبينت هذه الدارسة العلاقة الايجابية بين هيكل رأس المال وعمر

الشركة والنمو فيما خلصت هذه الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين سيولة الشركة وهيكل رأس المال.

وجاءت دراسة **عبد الرحيم (2017)** السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية التي استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل البحث الى العديد من النتائج كان من أبرزها: تحافظ المصارف على سيولتها النقدية من خلال الاحتفاظ بأصول نقدية من خلال الانتشار الواسع للمصارف.

وأيضا دراسة **نضال (2013)** التي تناولت تحليل مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي حيث خرج البحث بالعديد من النتائج والتوصيات كان من أبرزها، لا تتأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة بسبب الأنشطة التي يقوم بها المصرف وأوصى الباحث الى ضرورة قيام المصرف بصياغة استراتيجية واضحة للحفاظ على رأس المال عند المستوى المطلوب.

كذلك دراسة **الصبيحي (2020)** التي هدفت الى معرفة العلاقة بين هيكل رأس المال والاداء المالي حيث تكونت عينة الدراسة من 18 بنك واستخدمت الدراسة التحليل المالي لاختبار الفرضيات حيث اظهرت النتائج أن هيكل رأس المال يقاس بنسبة المديونية والربح قبل الفوائد الى اجمالي الاصول وأوصت الدراسة أن هناك تأثير معنوي سلبي على أداء المصارف مقاسا بالعائد على الاصول وأوصت الدراسة إدارات البنوك باستخدام كافة الوسائل التي من شأنها تعزيز الودائع وكافة أشكالها كمصدر رئيسي للأنشطة.

ودراسة **(Tubin mater,2019)** هدفت هذه الدراسة الى تحليل الاداء المالي لبنك UT في عام 2017 في غانا حيث تم اخذ البيانات المالية السنوية على مدى عشر سنوات حيث قامت هذه الدراسة بتحليل نسب الدين الى الاصول والدين الى حقوق الملكية وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ان على مدراء البنوك تشديد الدور الاشرافي والرقابي على البنوك للمساعدة في الكشف عن العلامات المبكرة للبنوك المتعثرة وأوصت الدراسة بأن تكون حدود الاقتراض 10% للقروض غير المضمونة و25% للقروض المضمونة من صافي الاموال المملوكة للبنك.

وأيضاً دراسة (Marie 2015) هدفت هذه الدراسة الى دراسة فاعلية شركات التصنيع من خلال المؤشرات المالية وغير المالية فيما يتعلق استدامة الشركات حيث استخدم الباحث تحليل النسب المالية في الدراسة وخلصت الدراسة الى ان المؤشرات المالية لتقييم اداء الشركات هو محدود وأن مصفوفة اداء الاستدامة بمثابة اساس لصنع القرار وإدارة الأداء.

وفي دراسة (Eva litavcova,2018) هدفت هذه الدراسة استخدام التحليل المالي للبيانات المالية في جمهورية سلوفاكيا ل 738 شركة غي مالية وكانت اهم نتائج الدراسة هو أن حجم الاعمال هو عامل مهم في التنبؤ في فشل الشركات المنشأة حديثاً لان الاعمال الصغير أكثر عرضة للإفلاس من الشركات الكبرى وان الشركات الكبرى اقل عرضة للفشل نظرا لحجمها وكثرة معاملاتها المالية.

أما دراسة (rami gary,2007) التي هدفت الى بحث اثر هيكل رأس المال على أداء الشركات حيث كانت عينة البحث مكونة من 167 شركة أردنية حيث أظهرت النتائج أن هيكل رأس مال الشركة كان له الأثر السلبي على مقاييس الأداء كذلك أظهرت الدارسة أن أزمة الخليج كام لها تأثير ايجابي على أداء الشركات الأردنية وعلى العكس تماماً أثرت انتفاضة الاقصى في الضفة الغربية وغزة تأثير سلبي على الاداء المالي لشركات الأردنية في تلك الفترة.

وجاءت دراسة (Do xuan,2014) التي تناولت تأثير هيكل الملكية وهيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات الناشئة حيث كانت عينة البحث مكونة من 134 شركة غير مالية ووفقاً لنتائج البحث تبين أن هيكل رأس المال له تأثير سلبي على الأداء المالي الذي تم قياسه بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية أما هيكل الملكية في الشركة هو الأداء المالي الأفضل لها.

وأيضاً دراسة (Lumatete, 2021) التي كانت بعنوان أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي حيث كانت عينة البحث جميع الفنادق في ولاية ريفرز وتوصل البحث الى ايجاد علاقة ايجابية بين الرقابة الداخلية والأداء المالي فكلما كان نظام الرقابة الداخلي أكثر تطبيق ودقة كلما زادة كفاءة الأداء المالي.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد قراءة العديد من الدراسات السابقة التي ساعدت الباحث في التعرف على منهجية الدراسة المناسبة لهذا النوع من الأبحاث وإعداد أدوات الدراسة اللازمة التي تخدم الهدف الأساسي لهذا البحث، ففتشابه مع العديد من الدراسات في اعتماد تحليل النسب المالية كأداة رئيسية لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إن أبرز ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات هو أنها تُجرى في ظل انتشار جائحة كورونا التي أثرت على الأداء المالي للعديد من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك، كما وتتميز هذه الدراسة في استخدامها متغيرات مستقلة لم تستخدم في تلك الدراسات كالخطيط المالي والرقابة الداخلية والرقابة الإدارية.

مساهمة الدراسة

تعتبر الشركات المساهمة العامة الفلسطينية من الدعامات الهامة في الاقتصاد الوطني وأداة تطويرها، فعدم وضوح المؤشرات المالية وتحليلها لهذه الشركات يؤدي الى حدوث خسائر جسيمة للإدارة والمساهمين والدولة والمجتمع، بالإضافة الى التأثير سلباً على المناخ الاستثماري الذي يمثل اهتماماً دائماً للمجتمع كافة، فمن هنا جاءت مساهمة هذه الدراسة للتعرف على أثر عناصر كفاءة الإدارة المالية على الملاءة المالية وكذلك التعرف على درجة الملاءة المالية لهذه الشركات والوقوف على نتائج التحليل والخروج بالتوصيات الفاعلة التي تحافظ على مركز مالي جيد لهذه الشركات.

مصطلحات الدراسة

الإدارة المالية: هو ذلك الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد الرامية الى تمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها، بحيث يتم كل ذلك سعياً وراء تحقيق هدف زيادة القيمة السوقية لثروة أصحاب المنشأة

عن طرق زيادة قيمة سهم المنشأة في السوق ومن خلال المبادلة بين المخاطر والعوائد في جميع القرارات المالية (رمضان، 1996).

الكفاءة: تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد الانتاجية المتاحة للمؤسسة وترتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات كما أنها تعرف على أنها صورة من صور العمل بدون وجود تبذير في المواد مهما كانت طبيعتها (مادية، بشرية، مالية، معلوماتية)، (أبو دقة 2009).

الملاءة المالية: هي عبارة عن مؤشر يتم بواسطته قياس قدرة الشركات على تسديد الالتزامات المترتبة عليها، ومعنى ذلك توفير القدرة المالية المطلوبة لمواجهة التزاماتها، وحتى تتسم الشركة بالملاءة المالية يتحتم عليها أن تزيد اجمالي الاصول عن اجمالي الالتزامات المالية لتقليل وتجنب مخاطر التعثر والافلاس المالي (عيلان، 2018).

الشركات المساهمة العامة: هي شركة تتكون من قبل سبعة أشخاص أو أكثر من المؤسسين، يكون رأس مالها عبارة عن حصص يعبر عنها باسمهم تطرح للاكتتاب العام، حيث يتاح لهذا النوع من الشركات تداول اسهمها في اسواق راس المال، ويكون للشركة اسم معين بشرط ان لا يكون باسم شخص طبيعي باستثناء براءات الاختراع المسجلة باسم صاحبها، والفترة الزمنية لها غير محدودة، لكن مسؤولية المساهم فيها محدودة بمقدار مساهمته في راس المال والشركة بأصولها وأموالها مسؤولة عن تغطية الالتزامات المستحقة عليها (عبد ربه، 2015).

بورصة فلسطين: تسمى أيضا بسوق فلسطين للأوراق المالية وهي سوق الاوراق المالية الوحيدة في فلسطين والمقر الرئيسي التابع لها يقع في مدينة نابلس، حيث كانت أول جلسة تداول في تاريخ 1997/2/18، وهي كذلك أول بورصة عربية تستعمل النظام الالكتروني والآلي للتداول فيها، كانت بداية هذه البورصة ضعيفة نظرا للعدد القليل من الشركات المنتسبة اليها ولكن زاد هذا العدد ليصل الى 47 شركة منها (الصناعي والخدمي والمالي)، ويطلق على مؤشر اسعار الاسهم فيها مؤشر القدس (WWW.pex.ps)

الفصل الثاني

الإطار النظري لعناصر كفاءة الإدارة المالية

الفصل الثاني

الإطار النظري لعناصر كفاءة الإدارة المالية

مقدمة :

تعتبر الإدارة المالية واحدة من أهم الدوائر لأي مؤسسة، فهي بمثابة الشريان الرئيسي الذي يمد جميع أجزاء المؤسسة بالمال اللازم لبقائها تعمل بكل فعالية، وهي كذلك تشكل الدعامة الأساسية للمعلومات المالية التي لها الدور البارز في تفسير العديد من المشكلات المالية والتنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لها ورقابتها (إيمان، 2012)، وأصبحت الإدارة المالية كمجال متخصص من مجالات الإدارة نظرا لأهميتها الكبيرة في ترشيد الإنفاق ورسم السياسات المالية بكفاءة عالية في ظل التطور السريع وزيادة حدة المنافسة بين الشركات، وتساعد كذلك في أن تكون أكثر شفافية ووضوح أمام المستفيدين والممولين وهذا ما يكسبها الثقة المثلى من جميع المتعاملين معها، وأدى النمو المتزايد في الأنشطة والأعمال التي تمارسها الشركات إلى الحاجة الماسة للدراسة العلمية للدائرة المالية والتعرف على كل الجوانب التي تؤثر فيها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها (مختارية، 2013).

وبالاعتماد على ما سبق سيتم الحديث في هذا الفصل عن عناصر الإدارة المالية وهي :

التخطيط المالي في (المبحث الأول) والرقابة الداخلية في (المبحث الثاني) والرقابة الإدارية في (المبحث الثالث).

المبحث الأول: التخطيط المالي

كانت أول تجربة للتخطيط المالي هي قصة سيدنا يوسف عليه السلام، التي كانت لتخطيط توزيع المحصول بين السنين العجاف وسنين الرواج، فالتخطيط منذ تلك السنين إلى يومنا هذا هو بوصلة تحديد الاتجاه المرغوب لإنجاح الأعمال وهو المؤشر نحو المستقبل وصولاً إلى الأهداف المنشودة (عبدالحليم، 2017).

ولكي يتم فهم التخطيط المالي الفعال لابد من توضيح أهم المفاهيم التي لها علاقة في التخطيط المالي، والتي تعتبر معيار للحكم على فعالية التخطيط المالي خاصة في ظل حجم الشركات واستخدام الطرق المتطورة كالجداول المالية الالكترونية الحديثة.

وبناء على ما تقدم فإننا سنتحدث في هذا المبحث عن المحاور التالية : التخطيط المالي - مدخل مفاهيمي في (المطلب الأول)، وأنواع التخطيط المالية وأهميته في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التخطيط المالي - مدخل مفاهيمي:

التخطيط هو: عملية وضع الأهداف التي يراد التوصل إليها خلال فترة زمنية معينة، ثم حشد الإمكانيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وفق اساليب تقلل التكلفة وتعظم الإنتاج (حويلي، 2012). وبناء على ما تقدم سنتناول مفهوم التخطيط المالي في (الفرع الأول) وأهمية التخطيط المالي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التخطيط المالي:

كما هو معروف أن أحد المهام التي تقع على عاتق الإدارة المالية هي إعداد خطة مالية تسهل إنجاز الأعمال بكل فعالية لمواجهة تحديات المستقبل وتوفير الأرضية الصلبة لتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح تلك الانحرافات (آمنة، 2017).

وتعددت التعارف للتخطيط المالي بتعدد الحقب التاريخية التي مر بها، حيث عُرف أنه الخطة الموضوعية بواسطة الموظفين الماليين التي تحتوي على تقديرات وتنبؤات مالية مستقبلية، بمعنى أنه

يتيح القدرة على كشف وإيضاح المستقبل، وهو ذلك النشاط المالي الذي يعتمد على التفكير في المستقبل والتوقع المبني على تحليل الماضي لاستقراء المستقبل (عبدالرؤوف، 2020).

ويُعرف أيضاً بأنه نوع من أنواع التخطيط الذي يختص بطريقة جلب الأموال اللازمة للمنظمة من مصادرها المتنوعة بأقل التكاليف، كما ويهتم بطريقة إعادة استثمار تلك الأموال بحيث تحقق أعلى عائد للمنظمة وبأقل الأخطار (الحسن، 2017).

الفرع الثاني: أهمية التخطيط المالي

يمثل التخطيط المالي الواجهة المالية للمؤسسات الاقتصادية والذي يعد الطريقة الأمثل لإعادة توزيع الموارد واستخدامها وفق الطريقة التي تسعى المؤسسة للوصول إليها كما يساهم في تجنب الوقوع في مشكلات مالية تؤدي إلى إفسار المؤسسة وحتى إفلاسها، وانطلاقاً من هذا سوف نتطرق إلى الحديث عن أهمية التخطيط المالي في النقاط التالية :

1. صياغة السياسات المالية المناسبة التي يجب على جميع دوائر المنظمة إتباعها.
2. وضع الإجراءات والقواعد الواجب تنفيذها من كل دائرة لتحقيق السياسات المالية للمنظمة.
3. التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والبحث عن المصادر التي يمكن الحصول على التمويل فيها.
4. الكشف عن الانحرافات ومتابعتها وتقييمها (رشيد، 2017).
5. التعرف على حجم الأموال اللازمة لتمويل عمليات الشراء.
6. تحديد حجم الأموال اللازمة لعمليات التوسع وزيادة السعة الإنتاجية.
7. التعرف على الأموال المطلوبة للإنفاق على عمليات التشغيل.
8. تحديد أوقات تسديد الالتزامات والحصول على التمويل اللازم لتغطيتها (كلاب، 2015).

المطلب الثاني: أنواع التخطيط المالي وخصائصه

أصبحت عملية التخطيط المالي ضرورة هامة للمنظمات بكافة أشكالها بل بدون عملية التخطيط المالي يصعب على مدراء المنظمات تحقيق الغايات المطلوبة، ونظراً لاتساع الدوائر والأقسام

الإدارية واتساع نطاقها فأصبح منها المحلية وأخرى متعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى خبراء ماليين يضعوا الخطط والسياسات والإجراءات المالية التي تساعد على الوصول إلى أهداف أكثر فعالية (محمد، 2006).

وبناء على ما سبق سنتناول أنواع التخطيط المالي في (الفرع الأول) وخصائص التخطيط المالي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع التخطيط المالي:

للتخطيط المالي عدة أنواع تتبناها المنظمات، حيث يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين من حيث الزمن ومن حيث الشمول.

أما التخطيط المالي من حيث الزمن يقسم إلى قسمين وهما:

• التخطيط المالي قصير الأجل:

وتعني تلك الخطة التي لا تتجاوز العام، وتتضمن هذه الخطة النتائج المالية المتوقعة خلال عام مثل قائمة الدخل التقديرية، وقائمة الميزانية النقدية التقديرية، وقائمة الميزانية العمومية التقديرية، وتسمى هذه القوائم أيضاً أدوات التخطيط المالي قصير الأجل.

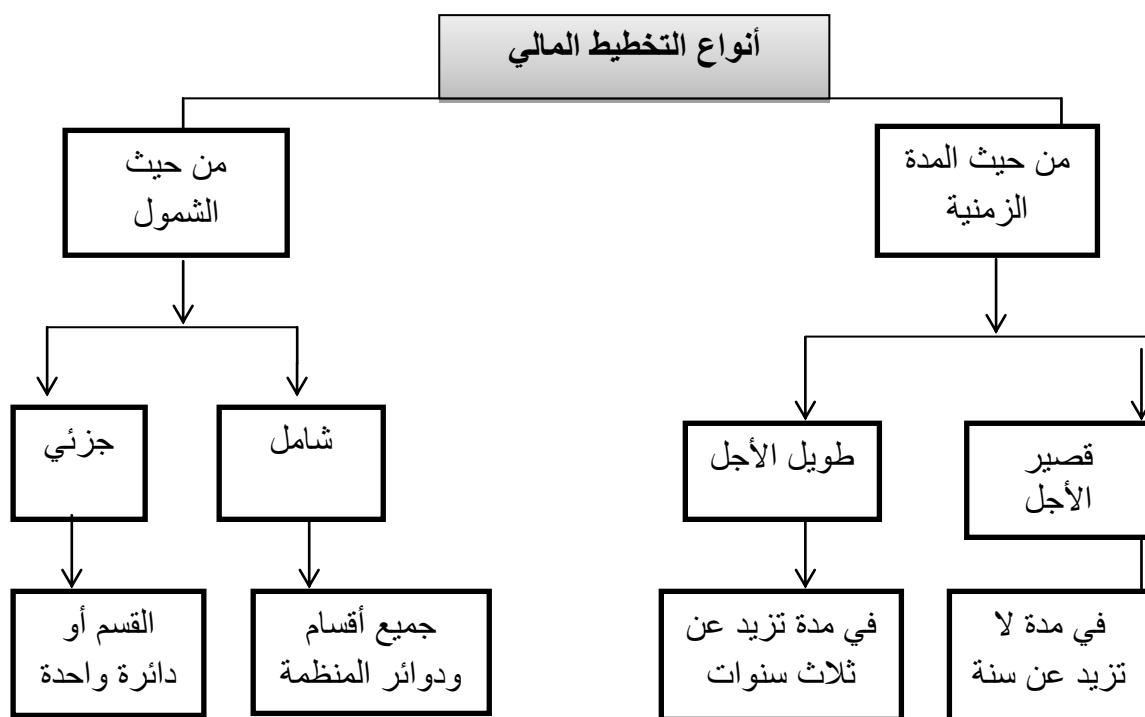
• التخطيط المالي طويل الأجل:

وهي الخطة المالية التي تمتد إلى أكثر من عامين، وتكون إحدى مهام هذه الخطة وضع السياسات المالية التي يُعتمد عليها في تجهيز الخطط المالية قصيرة الأجل، ويكون لطبيعة نشاط المنظمة الدور البارز في تحديد الفترة المالية التي تشملها الخطة المالية.

أما التخطيط المالي من حيث شمول الخطة:

• **التخطيط الشامل:** وهو ذلك التخطيط الذي يستهدف كافة أنشطة المنظمة.

• **التخطيط الجزئي:** وهو الذي يخص نشاط واحد أو مشروع معين أو هدف واحد.



الشكل (2) يوضح أنواع التخطيط المالي (تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة).

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التخطيط المالي

يعتمد التخطيط المالي على العديد من العوامل التي تؤثر على فعاليته، والتي جاءت على النحو التالي:

- **الطاقة الإنتاجية:** وهي أقصى إنتاج يمكن أن يحققه المشروع إذا تم استخدام كل عناصر الإنتاج في المشروع من آلات وعمال وغيرها.
- **سياسة الائتمان:** وتتمثل في سياسة البيع بالتقسيط والخصم بأنواعه.
- **التمويل:** وهي الأدوات التي تستخدمها الشركات في تغطية احتياجاتها المالية مثل الاقتراض والتمويل عن بواسطة الأرباح المحتجزة.
- **الظروف الاقتصادية:** تتضمن الوضع الاقتصادي الموجود والمتوقع من كساد أو تضخم أو ركود ومستوى الدخل.
- **العوامل الاجتماعية:** وتشمل المستهلكين، من تغير أذواقهم أو مدى اشباع احتياجاتهم من المنتجات التي يقدمها المشروع.
- **الأوضاع السياسية:** وهو الوضع السائد في البلد من استقرار سياسي وأمني وحروب وغيرها.
- **العوامل القانونية:** وهي كل ما يتعلق بالقوانين التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف الأعمال مثل قانون الضريبة والاستثمار.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية

إن إي عمل ناجح لا بد أن يسبقه نشاط إداري ناجح وفعال ويأتي على رأس هذه الأنشطة الإدارية الرقابة، لما لها من دور فاعل في تصحيح مسار المشاريع ومتابعة كل التفاصيل الرامية إلى إنجاز الأعمال وتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية (عيسى، 2018)، ويعد نظام الرقابة الداخلية (Internal Control) أحد الأركان الأساسية للشركات وذلك لضبط أي انحرافات مالية كانت أو إدارية، وأي محاولة للتلاعب في محتوى التقارير والميزانيات المالية، وتشكل كذلك صمام الأمان في المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها (الجمهودي، 2018).

وبناء على ما سبق سنتحدث في هذا المبحث عن نظام الرقابة الداخلية مدخل مفاهيمي في (المطلب الأول) وعن أنواع الرقابة الداخلية وخصائصها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول : نظام الرقابة الداخلية – مدخل مفاهيمي

المعنى اللغوي لكلمة الرقابة :

الرقابة لغة : إن الأصل الاشتقاقي للرقابة تعود إلى الفعل الثلاثي رقب يرقب رقوبا وراقب أي حرس حاذر رصد، ويقال رقابة الله في أمره أي خافه.

وجاء أصل الكلمة في معجم آخر على أنها: راقب مراقبة أي حرسه لاحظهُ (كريمة، 2012).

الرقابة في الاصطلاح : هي التأكد من أن كل شيء يسير وفقاً للخطة التي تم إقرارها من قبل الإدارة ووفقاً للسياسات والإجراءات الصادرة، وهي وظيفة تقوم بها اللجان المختصة بالتأكد من أن جميع الأنشطة في المنظمة يتم إنجازها وفقاً للأهداف الموضوعة، وهي كذلك العملية التي يتم من خلالها فحص سير الأعمال داخل المؤسسة للتأكد من اتمامها بسلاسة ولما هو مطابق للأنظمة واللوائح المعمول بها، وإنشاء أنظمة الرقابة الداخلية أمراً جوهرياً لتحقيق هدف الرقابة الأساسي المتمثل في تحديد درجة الالتزام بالقواعد والقوانين التنظيمية (شكري، 2016).

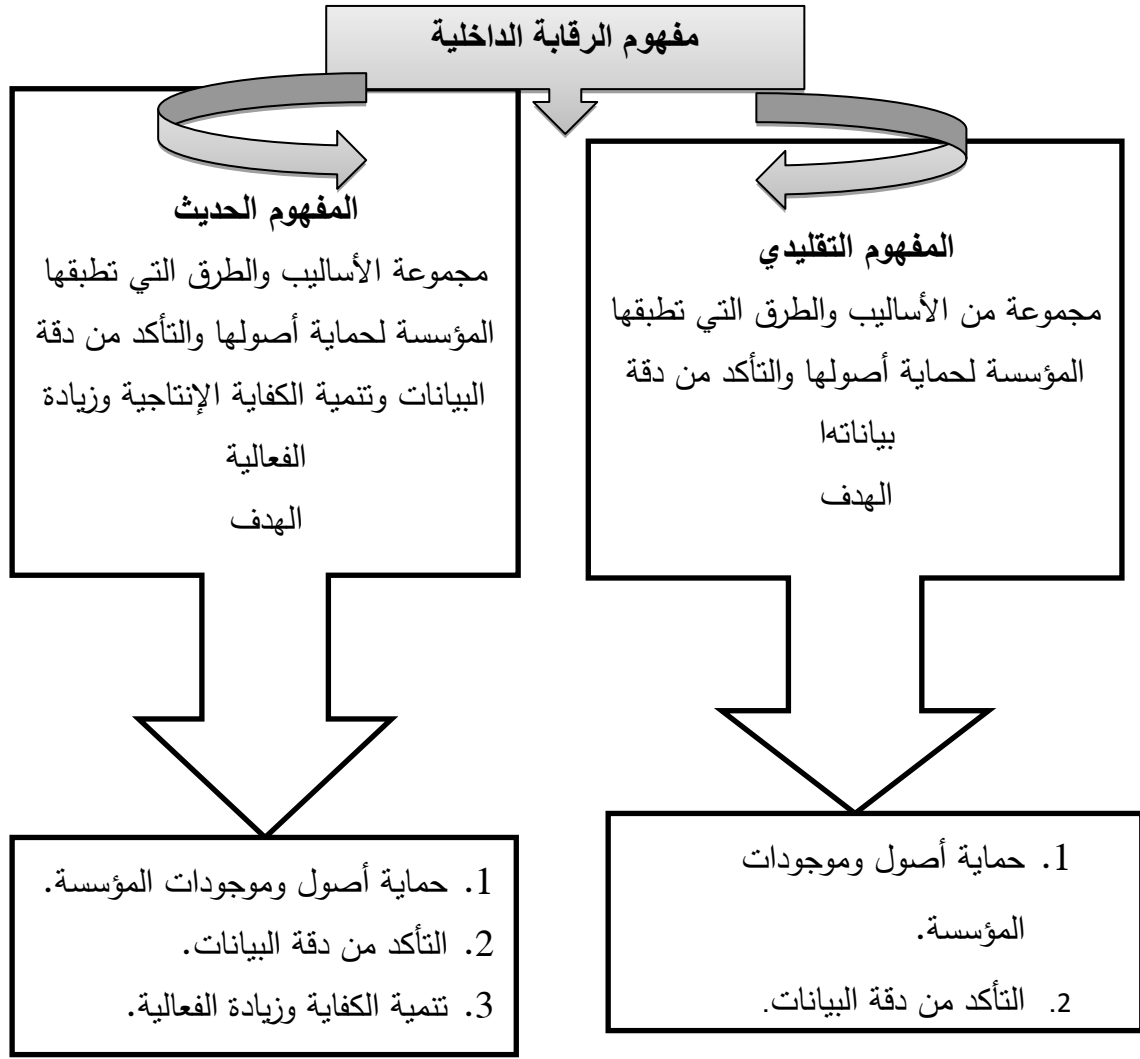
وبناءً على ما تم ذكره سابقاً سنتناول مفهوم الرقابة الداخلية في (الفرع الأول) وأهداف الرقابة الداخلية في (الفرع الثاني) وأهمية الرقابة الداخلية في (الفرع الثالث).

الفرع الأول : مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

هناك تعريفات عديدة ومتنوعة للرقابة الداخلية إلا أن معظم هذه التعريفات تشترك في الغاية من وجود هذه الوظيفة، فكل جهة فسرت مفهوم الرقابة الداخلية من زاويتها الخاصة، فلجنة المؤسسات الراعية (COSO) عرفت الرقابة الداخلية بأنها عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة ويتم إنشائها لتمنح تأكيداً قريباً حول تحقيق المؤسسة للأهداف التشغيلية والمالية التي تتضمن (كفاءة وفعالية العمليات، والالتزام بالقوانين والأنظمة ومصادقية التقارير المالية) (الطنبور، 2020).

أما لجنة طرائق التدقيق (Committee of Auditing) فقد عرفت بأنها "الخطة التنظيمية وكل الطرق والأساليب التي يتم وضعها من قبل إدارة المنظمة بهدف الحفاظ على ممتلكات المنظمة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية والمالية وزيادة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتأكد من تطبيق العاملين للسياسات والأنظمة التي وضعتها الإدارة" (طنية، 2017).

وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أنها العملية التي يتم تنفيذها من خلال خطة تضعها الإدارة وموظفين آخرين والقائمين على الإدارة في المنظمة من أجل توفير تأكيد معقول بإنجاز الأهداف المتعلقة بمصادقية التقارير المالية للمنظمة وتتضمن تلك الأهداف الخطط والسياسات والإجراءات والتصميم المنظم لكافة أقسام عملية الرقابة الداخلية (السامرائي، 2016).



الشكل (3): يوضح تطور مفهوم الرقابة الداخلية (شلابي، 2019).

الفرع الثاني: أهداف نظام الرقابة الداخلية

نمت أهداف نظام الرقابة الداخلية مع زيادة الحاجة إلى هذا النظام نتيجة التوسع الكبير في أعمال المنشآت وتعدد المسؤوليات وضخامة رأس المال المستثمر فيها، والمحافظة على الهدف العام والأساسي وهو مساعدتها على تحقيق أهدافها بكل كفاءة وفعالية ممكنة (شاهين، 2015).

وبالإشارة إلى المقدمة وما جاء فيها من أهداف مهمة، تتمحور أهداف الرقابة الداخلية في التالي:

1. حماية ممتلكات الشركات من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.
2. تزويد إدارة الشركة بالمعلومات المالية الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد الخطط والسياسات واتخاذ القرارات الصائبة.

3. تدقيق كافة العمليات المتعلقة بالنقود قبضاً وصرفاً، والمراقبة الداخلية المستمرة عليها لمنع عمليات التزوير والغش وتغيير أرصدة الحسابات الخاصة بالشركات.
4. التحقق من أن المصروفات لا تتفق إلا في مساراتها الصحيحة والتأكد من جلب الإيرادات وإدخالها على البرامج المحاسبية المخصصة لها.
5. التأكد من أن جميع العاملين بالشركة يطبقون ما خطط له وملتزمون بتنفيذ السياسات التي وضعتها إدارة الشركة، ورصد الانحرافات عن هذه الخطط والمساعدة في وضع الحلول لمنع الانحرافات مستقبلاً.
6. المساهمة في صياغة قرارات سليمة في مختلف المستويات الإدارية.
7. الكشف عن الأفراد المبدعون والمتميزون والتأكد من أنهم يتلقون المكافآت والتحفيزات المقررة لهم من قبل إدارة الشركة (شراقة، 2018).

الفرع الثالث : أهمية نظام الرقابة الداخلية

لَقِيَت الرقابة الداخلية اهتماماً متزايداً من قبل الشركات في الآونة الأخيرة؛ بسبب زيادة التعقيد التي طرأت على بيئة العمل والتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المشاريع الضخمة وظهور الشركات القابضة والمساهمة العامة ذات الامتداد الواسع ورأس المال الكبير.

لذلك كان هناك اهتمام واضح لنظام الرقابة الداخلية منذ زمن طويل لعدة أسباب نذكر منها:

1. تعدد وتشعب الأنشطة الإدارية أدى إلى اعتماد الإدارة على التحليلات والتقارير لضبط الرقابة على هذه الأنشطة.
2. الفحص الدوري المستمر الذي يعتبر صلب عمل نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تقليل عمليات التزوير والاحتيال.
3. ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي يكون لها مقرات في عدة دول وتنوع الأنشطة التي يمكن أن تمارسها هذه الشركات زاد الاهتمام والتوجه إلى تصميم نظام رقابة داخلي وفعال (الحاج، 2016)

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية - وخصائصها

تتنوع الرقابة الداخلية بتنوع الأعمال التي تشرف عليها كونها وظيفة ونظام عام يقصد جميع أقسام الشركة، وهي الأساس في تسهيل وتذليل العقبات وتجنبها مستقبلاً (فتاح، 2012). وبناء عليه سنتناول في (الفرع الأول) أنواع الرقابة الداخلية و (الفرع الثاني) خصائص الرقابة الداخلية.

الفرع الأول: أنواع الرقابة الداخلية

يُقسم البعض الرقابة الداخلية إلى ثلاث أقسام رئيسية يختص كل قسم منها في هدف يرنو إلى تحقيقه، لذلك يتضح لنا أن الرقابة الداخلية تشمل التالي:

أولاً: الرقابة الإدارية:

هي عبارة عن وظيفة من الوظائف الإدارية الرئيسة والمهمة التي تعتمد عليها كل دائرة بهدف انجاز الأعمال بكل فعالية، وذلك من خلال التأكد من أن الخطط والسياسات والعمليات تتم حسب ما خطط له، وتخطي أي خطأ ممكن أن يؤدي الى عرقلة الاداء عن المسار الصحيح، وتصحيح الأخطاء وإيجاد البدائل المتاحة في أقل وقت وجهد ممكن، وتشكل الرقابة الادارية دعماً كاملاً للمدراء في المنظمات عامة التي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة والمحافظة على الاداء وتوازنه وضمان الاستمرارية في ظل الالتزام بتطبيق القوانين الرقابية في المنظمات (صباط، 2016).

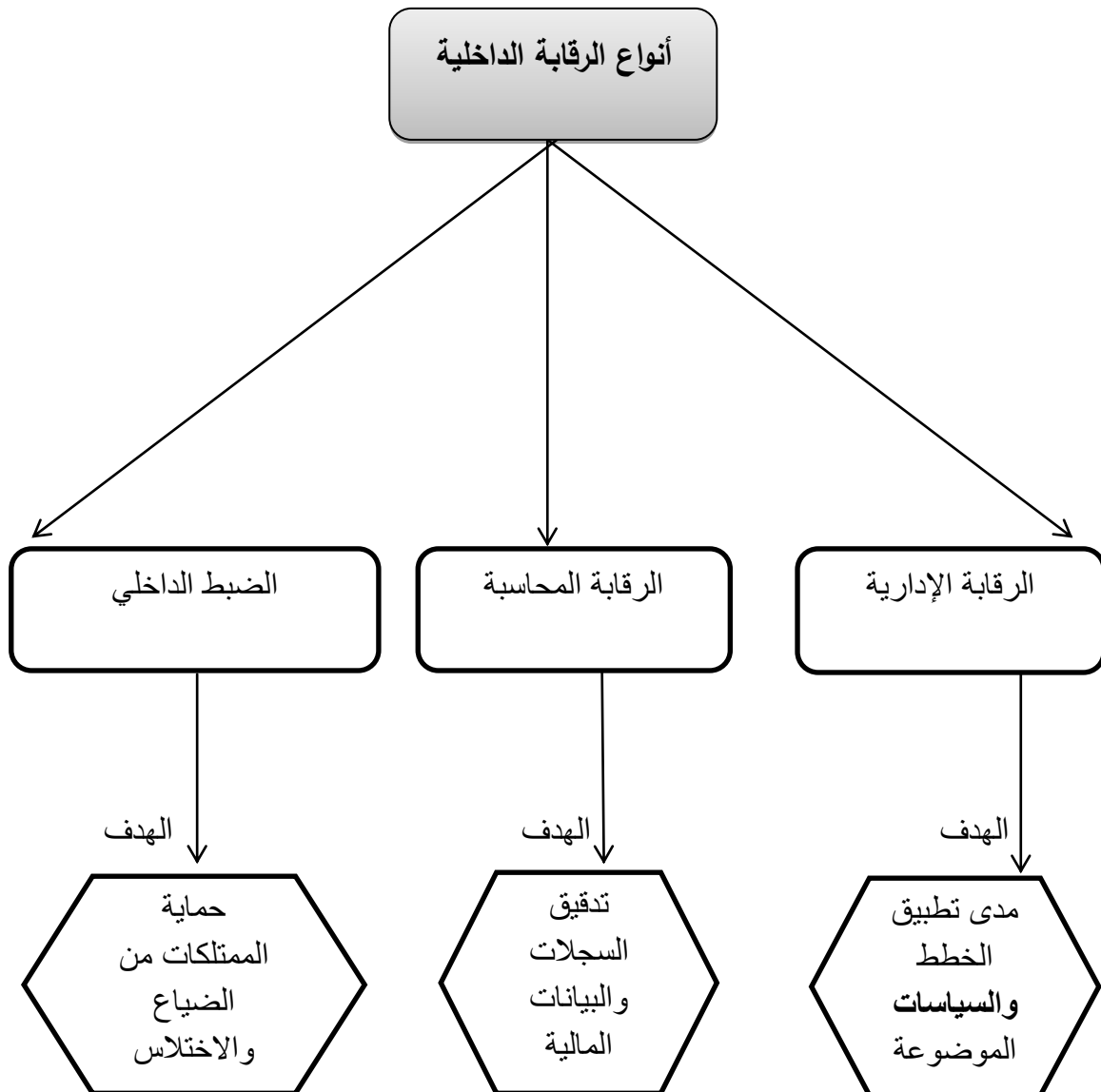
ثانياً: الرقابة المحاسبية:

يقصد بهذا النوع ، الرقابة على الأنشطة والممارسات الإدارية ذات الطابع المالي والتي تتعلق بقبض وصرف الأموال داخل الشركة من خلال التأكد من أن جميع الممارسات والحركات التي يغلب عليها حقوق مالية قد تمت وفق الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالشركة، ويحدث ذلك من خلال الرقابة على تجهيز السجلات والقوانين والقوائم المالية وفق إتباع أساليب المحاسبة المتعارف عليها قانونياً وعلمياً، فهذا بدوره يفسر طبيعة العلاقة التكاملية الشاملة بين الأنظمة والقوانين

والمبادئ المالية والحاسبة والإدارية التي تقود إلى تحقيق الهدف من هذا النوع من الرقابة ،
للمحافظة على الممتلكات المالية للشركات (الطراونة، 2011).

ثالثاً: الضبط الداخلي:

يُقصد بهذا النظام مراجعة العمليات المالية بهدف المساهمة الفعالة للرقابة الداخلية للشركات وضبط البرامج والعمليات بصورة مستمرة ، وتتعدد وسائلها التي منها إبدال الواجبات والمهام الموكلة لكل موظف بما يناسب مصلحة العمل وكفاءة الموظف وتخصيصه والتحقق من مدى ملائمة الا أنظمة لطبيعية نشاط الشركة (أوكسل، 2013).



الشكل (4): يوضح أنواع الرقابة الداخلية تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد

تعددت الخصائص التي يجب أن يتميز بها أي نظام رقابة جيد وكان من أبرزها:

1. **الوضوح** : تعتبر خاصية الوضوح أساس أي نظام رقابي فعال، ومهمة هذا النظام مطلوب من كل المديرين والمؤسسين ، ولضمان تطبيقه بشكل صحيح وتحقيق الأهداف المرجوة منه، ويشمل أيضاً وضوح كلا من:

- الهدف من الرقابة.

- الطرق والأساليب الرقابية.

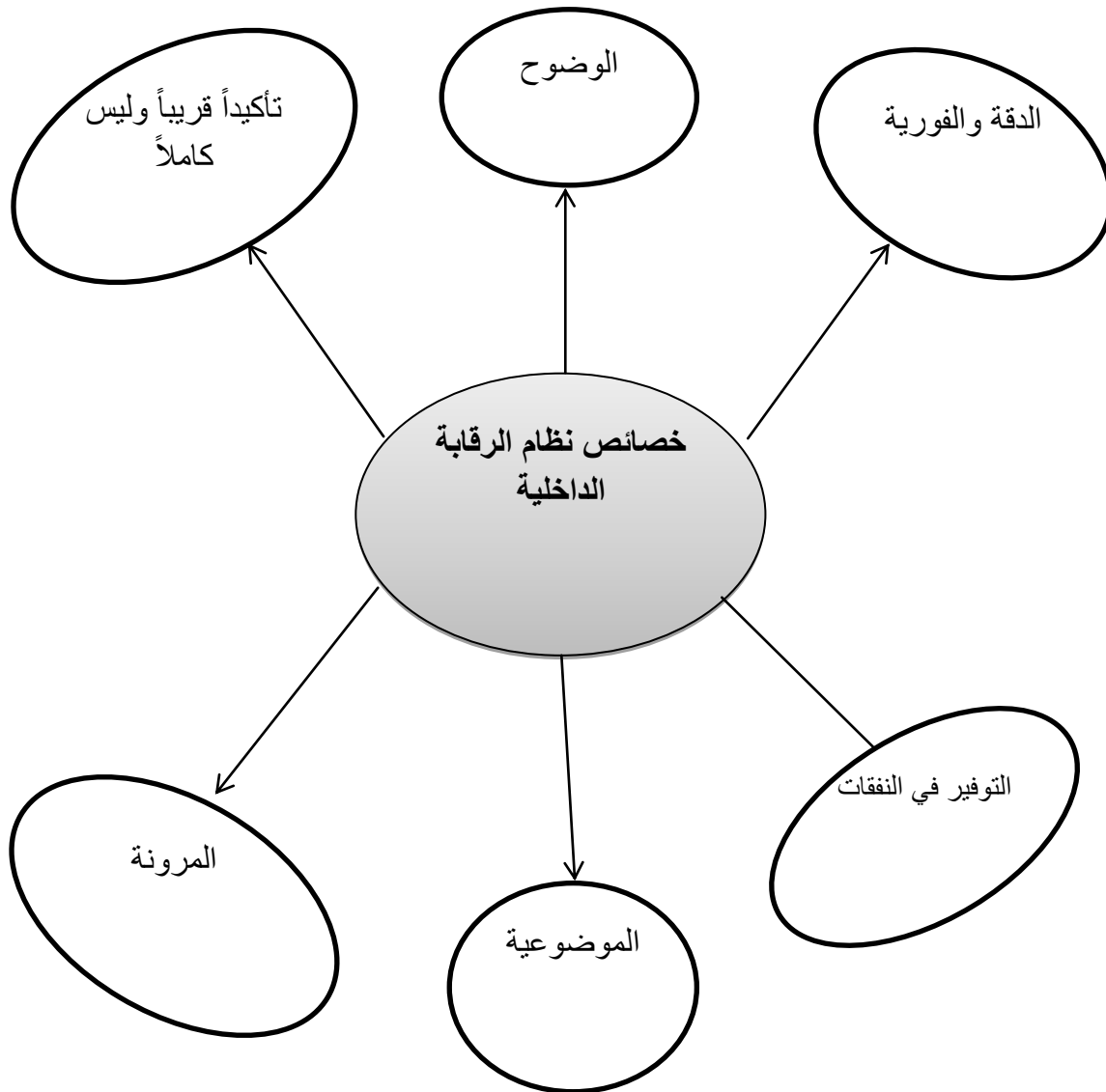
2. **الدقة الفورية**: يجب أن ينتج هذا النظام معلومات دقيقة صحيحة بشكل سريع عن طبيعة الأداء والتأكد من مصادر البيانات (بولخراص، 2017).

3. **التوفير في النفقات**: من أهداف وجود نظام الرقابة الداخلية هو الحد من الإسراف في المصروفات والنفقات الضائعة، وأن يكون هذا النظام ضمن الحدود المالية لدى الشركة أي أنه لا يُثقل الكاهل المالي لها (جعدي، 2106).

4. **الموضوعية**: فالأدوات والوسائل الرقابية يجب أن لا تكون متحيزة بل أن تكون حيادية مستقلة لا تتأثر بأي جهة، لما لهذا النظام الرقابي الدور والأثر الكبير في الحكم على الأداء ولما لها من مدلول مؤثر عن الوضع العام للشركات (محمد، 2019).

5. **المرونة**: نادراً ما تتشابه المشكلات وأسباب الأخطاء مما يتطلب إعادة توجيه المسار الصحيح والمخطط له، والمرونة في نظام الرقابة الداخلية هي القدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة التي تحقق النجاح للشركات (سفيان، 2014).

6. **الرقابة الداخلية تعطي تأكيداً قريباً وليس كاملاً**: نظام الرقابة الداخلية كأى نظام تكون النتائج المتعلقة به ذات تأكيد معقول ليس مطلق حول تحقيق أهداف الشركة (الشخب، 2014).



الشكل (5): يوضح خصائص نظام الرقابة الداخلية تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: الرقابة الإدارية

توجه الإدارة جهوداً دائمة لغاية الوصول لإنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف بالطرق السليمة والفعالة، وأن كل هدف تسعى الإدارة الى تحقيقه يتطلب وجود رقابة على العمليات الإدارية تبدأ بوضع الخطة مروراً بمرحلة التنفيذ وانتهاءً بتحقيق تلك الأهداف وقياس مدى فاعليتها وملاءمتها للواقع، وعليها فإن للرقابة الإدارية الدور الكبير في توجيه القيادة الإدارية أو الجهة المسؤولة إلى التدخل الفوري لحماية مصالح المنظمة (علوان، 2017)، وزاد الاهتمام بوظيفة الرقابة الإدارية لدورها في حل كثير من المشكلات والانحرافات والقضايا الادارية من أجل تقويم أداء العاملين في المنظمة، والتي قد تعرقل وتأخر تحقيق الأهداف المنشودة، حيث تعتبر الرقابة الإدارية أمراً ضرورياً تفرضه الجهة الإدارية للمحافظة على القيمة السوقية والموقع والتنافسي واكتشاف الفرص وتجنب التهديدات وكذلك دراسة نقاط القوة واستغلالها واكتشاف مواطن الضعف ومعالجتها من خلال أساليب الرقابة الادارية الحديثة والبرامج المتطورة التي صُممت لهذه الغاية (حميد، 2018).

وبالاعتماد على المقدمة السابقة سنتناول في هذا المبحث الرقابة الادارية مدخل مفاهيمي في (الفصل الاول) وهيكل الرقابة الادارية في (الفصل الثاني).

المطلب الأول: الرقابة الإدارية - مدخل مفاهيمي

بالاستناد إلى تعريف الرقابة بالمعنى اللغوي والاصطلاحي سابقاً، سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الرقابة الادارية في (النوع الاول) وأهمية الرقابة الادارية في (النوع الثاني) وفي (النوع الثالث) نتحدث عن أهداف الرقابة الادارية.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإدارية

الرقابة الإدارية: هي وظيفة من الوظائف الإدارية الأساسية ذات عملية ممنهجة مستمرة يتم من خلالها التأكد من أن الأداء يسير على نفس الطريقة التي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية من قبل الإدارة وذلك بمقارنة الأداء المحقق فعلاً مع الأهداف التي وضعت مسبقاً أو تحديد الانحرافات بهدف التصحيح والتقويم لها (مصطفى، 2012).

الفرع الثاني: أهمية الرقابة الإدارية:

تحرص الإدارة على جعل الرقابة الإدارية متمكنة من جميع مرافق وأقسام المنظمة ومطلعة على كافة الأنشطة المالية والإدارية ومراعية لمصالح المنظمة ومحقة للأهداف فيها، ولا تخلو الرقابة الإدارية من الأهمية للعديد من أصحاب المصالح سواء داخل المنظمة أو خارجها (القبح، 2002). وتتمثل أهمية الرقابة الإدارية في التالي:

1. تعتبر الرقابة الإدارية عملية تدقيق وترشيد مهمة لأطراف صناعة القرار من خلال ملازمة هذه الوظيفة كافة الوظائف الأساسية كالخطيط والتنظيم وصولاً إلى التنسيق والتوجيه (أبو على، 2019).
2. التحقق من مناسبة المناصب الإدارية للأشخاص المنتسبين لها.
3. تشكل الرقابة الإدارية نوع من ثقة الأفراد بالإدارة من خلال مكافأة العاملين وإعطائهم الحوافز والترقيات.
4. التأكد من أن عمل الموظفين موجهاً في أساسه نحو إنجاز أهداف المنظمة وتقليل الصراعات والنزاعات بين الموظفين والمنظمة (بليردوح، 2016).

الفرع الثالث: أهداف الرقابة الإدارية

تتعدد أهداف الرقابة الإدارية التي لا يمكن إغفالها لما لها من دور بارز وهام في خدمة الأهداف وضمان الوصول الفعال والكفؤ لها (حفصة، 2018). نذكر منها :

1. التعرف على أسباب ومعوقات النظام الإداري والمساعدة في حلها.
2. التأكد من التنفيذ الواضح للخطط والقوانين والسياسات وقرارات السلطة المخولة في المؤسسة.
3. إصلاح الإهمال الإداري داخل الأقسام الإدارية التي تؤثر بدورها في عرقلة عمليات التطور في المنظمة (عباس، 2006).
4. منع تكرار واستمرار الأخطاء في المستقبل.
5. التحديد للمسؤوليات الإدارية وتوجيه المسؤولين لاتخاذ القرارات السليمة لرفع مستوى الأداء.
6. التقليل من التكاليف حيث أن الرقابة الإدارية الفعالة تسعى إلى جعل التكاليف في حدها الأدنى من خلال مراقبة الأنشطة والمهام الإنتاجية ووضع مقاييس حقيقية للأداء (القضاة، 2008).

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الإدارية

نتيجة للتطورات والتغيرات في العمل الرقابي، بدأت هذه المهمة تتعدد أنواعها وفق العديد من المؤشرات والمقاييس، فقد تتعدد حسب المستوى الإداري وحسب موعد إجرائها وحسب المجال التي تنفذ فيه وكذلك حسب الأهداف الموضوعية لها (أبو ماضي، 2006).

1. الرقابة حسب المستوى (Levels of control):

تتنوع الرقابة بتنوع المستوى الإداري الذي تطبق فيه وتختلف أيضاً في نطاق شموليتها ودقتها فقد تكون رقابة استراتيجية (**Strategic Control**) تركز على طريقة تطبيق الاستراتيجية الكاملة للمؤسسة أو دوائرها، أما النوع الثاني حسب المستوى الإداري الرقابة الهيكلية (**Structure Control**) حيث تختص هذه الرقابة بآلية عمل مختلف عناصر الهيكل التنظيمي لتحقيق أهدافها، ويعتبر تدقيق النسب الخاصة بالإنفاق الإداري للتحقق من أن هذه النفقات لا تتعدى الحدود الموضوعية لها كمثال على هذا النوع من الرقابة، أما النوع الثالث فهو الرقابة المالية (**Financial Control**) التي تختص بمراقبة المصادر المالية للمؤسسة، ومن الأمثلة على الرقابة المالية تصميم برنامج لمتابعة حسابات العملاء والتحقق من أنهم يدفعون التزاماتهم وفق المواعيد المتفق عليها، وهناك أيضاً **رقابة العمليات** ونطاق عملها متابعة المراحل التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات أو منتجات في شكل سلع أو خدمات، ومن أشكال هذا النوع هو الرقابة على جودة المنتجات.

2. الرقابة حسب وقت تنفيذها (Time Control):

أولاً: **الرقابة القبلية (قبل التنفيذ) Feed Forward Control**: ويطلق عليها أحياناً الرقابة السابقة إشارة إلى أنها تسبق مرحلة البدء في التنفيذ ومن مهامها أيضاً منع الأخطاء والمشكلات قبل وقوعها وتسمى رقابة وقائية (**Preventive Control**) أو رقابة مبدئية (**Prevliminary Control**) للإعدادات بيانات العمل لتجنب تحمل تكاليف غير ضرورية، ومن الأمثلة على هذا النمط هي الإجراءات التي يتم من خلالها اختيار الموظفين بالتحقق من قدراتهم ومؤهلاتهم المهنية،

وكذلك استعانة المنظمة بخبراء للإجراء فحص الوضع المالي من خلال تحليل النسب المالية قبل الاقدام على أي نشاط مالي.

ثانياً: الرقابة المتزامنة (مع التنفيذ) (Concurrent Control): تتزامن هذه الرقابة مع التطبيق الفعلي للعمل وبموجب هذا النوع يتم التحقق من أن المهام تنجز وفق ما تم التخطيط له ومتابعة سير الاعمال أولاً بأول، ومن الأمثلة على هذا النوع من الرقابة أمين الصندوق الذي يقوم بتسجيل العمليات المالية أثناء حدوثها.

ثالثاً: الرقابة اللاحقة (بعد التنفيذ) Feedback Control: محور هذا النوع من الرقابة هو التركيز على الأنشطة والأعمال بعد الانتهاء من تنفيذها أي على المخرجات، والهدف الأساسي منها عدم تكرار المشكلة مرة أخرى في المستقبل، ومن الأمثلة عليها لجنة تدقيق الحسابات بعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية وتدقيق فواتير البيع والشراء وغيرها.

3. الرقابة حسب المصدر Sources of Control:

الرقابة حسب المصدر نوعين رئيسيين هما : الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، فالرقابة الداخلية تتعدى أن تكون داخل المؤسسة فقط بل تصل الى الرقابة الذاتية من داخل الموظف وكذلك فريق العمل نفسه، ويتم في هذا النوع من الرقابة تعزيز سلوكيات الموظفين من خلال البيئة التنظيمية والثقافة السائدة داخل المؤسسة.

أما الرقابة الخارجية وتعد هذه الرقابة نوعاً يمارس بواسطة تخصيص وسائل وأدوات مختلفة مثل المشرفين المدراء وعادة ما تكون دوائر متخصصة في الهيكل الرسمي في المؤسسة وتعتبر الرقابة الداخلية والخارجية نوعان متكاملان يخدم بعضهم الآخر لتصحيح مسار المؤسسة.

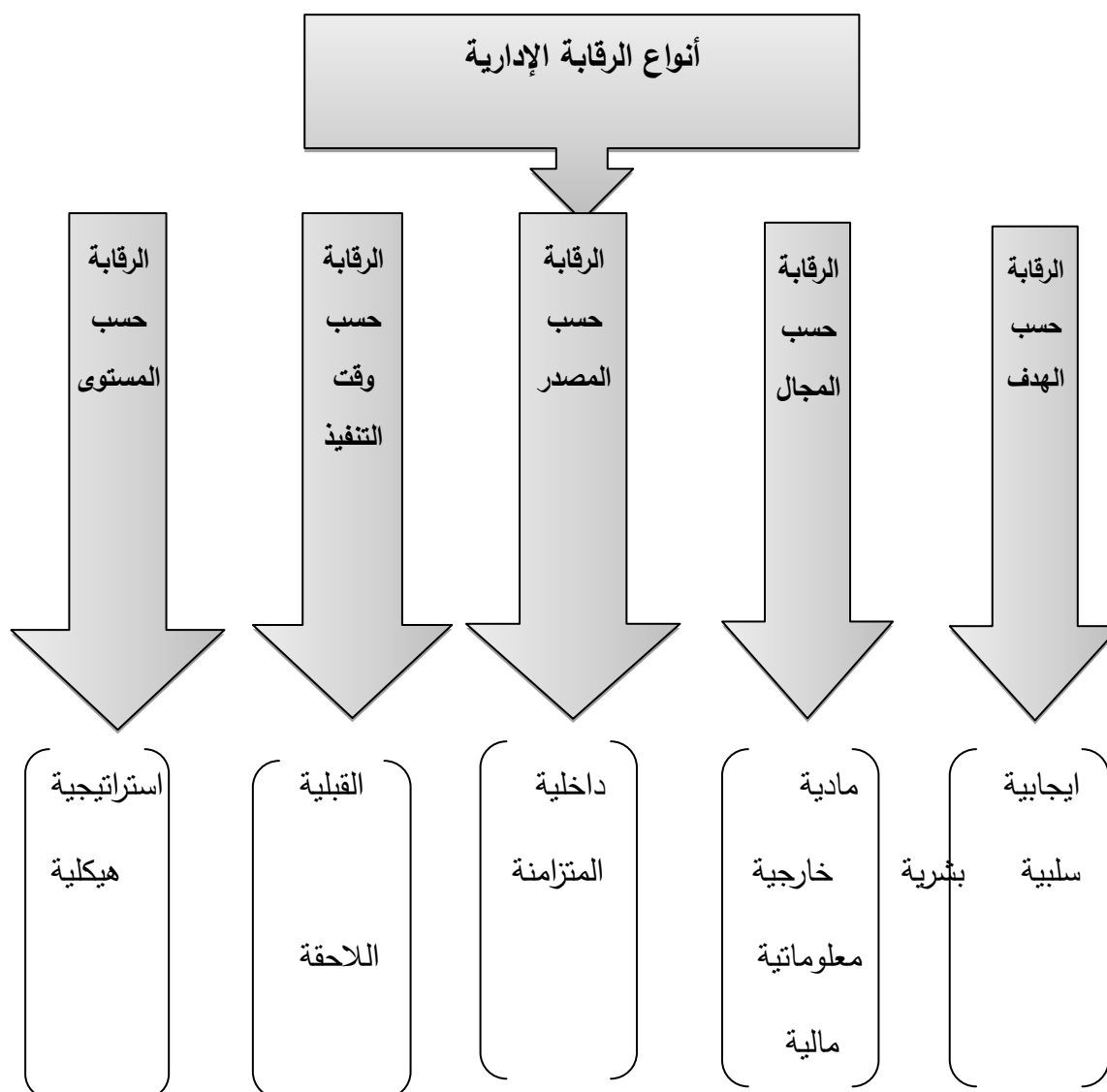
4. الرقابة حسب المجال (Areas of Control):

إن مجالات الرقابة في المنظمة تتمحور في أربعة أشكال رئيسية فهي (المادية والبشرية والمعلوماتية والمالية)، فالرقابة المادية هي الرقابة التي تطبق على الأشياء المادية مثل الرقابة على الآلات

والمعدات، والرقابة على البضاعة وكافة السلع المنتجة، أما الرقابة البشرية هي محاولة تصميم أداء الافراد والرقابة على الاعمال التي يقومون بها، وسلوكهم وإجراءات استقطابهم وتعيينهم وتدريبهم وكذلك الرقابة على مكافأتهم وترقياتهم (نبيل، 2015)، والرقابة المعلوماتية (Information Control) تتضمن الرقابة على كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالتحليل المالي والتنبؤ بالمبيعات والأوضاع الاقتصادية، وأخيراً الرقابة على الموارد المالية (Financial Control) التي تعتبر البوصلة الموجهة للأداء المالي فتتضمن جميع الجوانب التي تتعلق بالمال سواء ما يهتم بالتدقيق أو الالتزامات اتجاه الغير وغيرها (المطيري، 2020).

5. الرقابة حسب الأهداف: جاءت الرقابة الإدارية حسب الهدف على نوعين هما:

- الرقابة الإيجابية: وهي الرقابة التي تأخذ العقلانية والعلاقات الإنسانية بعين الاعتبار في مراقبة نشاط الأفراد وتجنب الأخطاء قبل وقوعها حيث يتم وفق هذا النوع بمكافأة الأفراد وتشجيعهم لرفع مستوى أدائهم في المؤسسة.
- الرقابة السلبية: وهي الرقابة التي تستخدم أسلوب الترهيب والتهديد في مراقبة الأنشطة حيث تقوم باكتشاف الأخطاء ومحاسبة الموظفين على ما وقع منهم من تقصير.



الشكل (6) يوضح أنواع الرقابة الإدارية تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

التعليق على الإطار النظري

يرى الباحث بعد الدراسة الشاملة والاطلاع الواسع على عناصر الإدارة المالية المتمثلة بالتخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والرقابة الادارية، ارتباط هذه العناصر ارتباطاً وثيقاً بكفاءة الإدارة المالية، حيث كلما كانت هذه العناصر حاضرة بالمعايير والمقاييس العلمية وتباشر أنشطتها وفق منهج منظم كانت الادارة المالية أكثر فعالية في أداء عملها وتحقيق أهدافها.

فالتخطيط المالي يهتم بآلية الحصول على الاموال اللازمة للتمويل وتتبع الخط الذي تسير فيه هذه الأموال لاستثمارها وتحقيق أعلى عوائد بأقل الأخطار وهذا صلب عمل الادارة المالية، أما الرقابة

الداخلية فهي جهاز المناعة التي تقوم بالتصدي للمشكلات بدورها الاشرافي والرقابي وتنسيق وتوزيع المهام الرقابية في داخل الشركات لرصد جميع الأنشطة المالية وتعزيز الشفافية والنزاهة في المعاملات المالية، فهي تحول دون قيام الادارة المالية بالتلاعب بالبيانات والتقارير المالية بهدف اختلاس جزء من أرباحها، والعنصر الثالث الذي تم الحديث عنه في الإطار النظري هو الرقابة الادارية على الرغم من عدم ارتباط الرقابة الادارية بشكل مباشر في السجلات والتقارير المحاسبية والمالية إلا أنها تؤثر بصورة بارزة في كفاءة الادارة المالية نظراً للوسائل الرقابية التي تستخدمها مثل: الرقابة على عملية استقطاب العاملين وفحص قدراتهم ومؤهلاتهم الوظيفية، وبرامج التدريب، وطرق تحسين الجودة.

وبالتالي يسعى الباحث من خلال استعراضه لعناصر كفاءة الادارة المالية الى فحص تأثيرها على الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة، وهذا الهدف الأساسي للبحث.

الفصل الثالث

الإطار النظري للملاءة المالية

المبحث الأول: الأداء المالي

احتل موضوع الأداء المالي أهمية بالغة في الآونة الأخيرة، نظراً للتطور الهائل للمنافسة العالمية وما أنتجته من تطوير لأداء الشركات، مما أتاح الفرصة لدخول أسواق عالمية وتقديم سلع ذات جودة عالية، لذا كان لابد من الشركات أن تتلعب الأداء المالي لها وإجراء التغييرات المطلوبة للمحافظة على الاستمرارية وتحقيق أكبر عائد تتطلع الشركة الحصول عليه، كما يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتعزيز أدائها.

ولضمان نجاح كل الشركات لا بد من إتباع طرق منهجية علمية تساعد على التنبؤ بالمستقبل وذلك من خلال دراسة المؤشرات الأداء المالي وتطوير هذه المؤشرات لأخذ المعلومات والبيانات المالية بدقة وعكس صورة حقيقية عن الوضع المالي للشركة (الشنطي، 2015).

وبناء على ما سبق سنتناول في هذا المبحث عدة محاور منها: الأداء المالي مدخل مفاهيمي في (المبحث الأول) والقواعد الأساسية لتقييم الاداء المالي في (المبحث الثاني).

المطلب الأول: الأداء المالي مدخل مفاهيمي:

الأداء كغيره من المصطلحات تتعدد التعريفات التي تشير إليه، غير أنه لم يعطي شكل أو صيغة واحدة بل تنوعت في الطرح، لكنها اتفقت في المحتوى، فعُرف الأداء على أنه عملية تحويل المدخلات الى مخرجات، وكذلك يشير إلى تحقيق الأنشطة أو الطريقة التي تحقق إشباع احتياجات الأفراد، نجد من خلال المفاهيم السابقة أن الأداء يهتم بالعملية التي يتم فيها تحويل المدخلات الى مخرجات، ويهتم أيضاً بطريقة العمل وسلوك الأفراد، فالأداء هو المزيج المختلط من قدرات الأفراد وأهداف المؤسسة وكذلك السلوك المتبع التقني والفني.

وبناء على ما سبق سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الأداء المالي في (الفرع الأول) وأهمية الأداء المالي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي المرآة العاكسة لمهام الشركة وإنجازاتها، فهو مجموع الأنشطة الشاملة والكاملة التي تمارسها الشركات الذي يحدد مستوى استغلال الموارد والإمكانيات، ويختلف مفهوم الأداء المالي باختلاف الزاوية والاتجاه والهدف الذي يسعى لتحقيقه (أبو حطب، 2009)، حيث يعرف على أنه المقياس المحدد لمدى نجاح أو فشل المنظمات، وعدم حصول الأداء المالي للمستوى المطلوب يمكن أن يحدد استمرار ووجود الشركة، وذكر أنه مقدار إنجاز الأهداف المالية المتمثلة في الربحية وتحقيق نسبة نمو مرتفعة وتحسين القيمة الاقتصادية المضافة وهي العوائد المتحققة بعد طرح تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، وكذلك فهو المؤشر الذي يعبر عن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للإنجاز الاهداف، ويرى بعض الكتاب والباحثين أن الأداء المالي هو الهدف بحد ذاته للشركات (الأغوات، 2014).

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي:

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي أهمية خاصة، كونها الطريقة التي من خلالها يتم احتساب المؤشرات أو النسب المالية، للتأكد من توفير السيولة والمحافظة على نسبة ربحية مناسبة في ظل المخاطر التي تحيط بالشركات من مخاطر استثمار أو منافسة أو تغيرات اقتصادية (عطا، 2015)، وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

1. إخراج صورة كاملة لكافة المستويات الادارية عن الأداء المالي.
2. مساعدة الشركة على التخطيط المستقبلي من خلال تقليل حالة الغموض فيما يخص الوضع المالي.
3. الكشف عن المستوى المالي للشركة من خلال التأكد من توفير السيولة ونسبة الربحية المناسبة ومدى قدرة الشركة على الاقتراض وتسديد الالتزامات.
4. تقدير كمية الموارد التي تحتاجها الشركة خصوصاً الموارد المالية بناء على مؤشرات وأسس علمية.

5. تسليط الضوء على نقاط القوة الضعف في الأداء المالي للشركة.
6. تقييم النسب المالية يساعد في تحديد درجة الانسجام بين الأهداف الموضوعة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للشركات (قبلاي، 2020).
7. التعرف على مدى مساهمة الشركة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الخروج بأكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل التكاليف، وتقليل كمية الهدر في الموارد من خلال استغلالها وتوظيفها في المواضيع المناسبة لها (صالح، 2019).

المطلب الثاني: النسب والمؤشرات المالية

تعد المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي ويرجع تاريخ العمل بها الى منتصف القرن التاسع عشر (نور وآخرون، 2008)، وهي المنصة التي يتم من خلالها رصد وتحديد المشكلات المالية وتقديم المقترحات ووضع البرامج لحلها، لذلك أصبح تحليل ودراسة النسب والمؤشرات المالية بهدف قياس أداء الشركات من الأمور المنتشرة بكثرة لدرجة أنه قلما تجد شركة لا تقوم بتحليل النسب المالية، خصوصاً أنه لا يمكن التحقق من الوضع المالي للشركة بغير اللجوء الى تحليل تلك النسب ومعرفة الأهداف والجوانب التي تخدمها (بشرى، 2018).

وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسيين هما: المؤشرات المالية مدخل مفاهيمي في (المطلب الأول) وأنواع النسب المالية في (المطلب الثاني).

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

هي عبارة عن بيان ودراسة العلاقة الرقمية بين بندين أو متغيرين أو أكثر بالاعتماد على القوائم المالية للشركات والتي من أبرزها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ويعد تحليل النسب المالية من أقدم وسائل التحليل المالي وأهمها كونها تتعامل مع أرقام حقيقية وفعالية.

الفرع الثاني: أهداف تحليل النسب المالية

يمكن القول بأن النسب المالية هي عملية تحويل البيانات المالية والأرقام الموجودة في القوائم المالية الى نسب مئوية تساعد وتساهم بشكل كبير في تحديد مسار اتخاذ القرارات داخل الشركة، وبشكل عام يهدف تحليل النسب المالية في تحقيق الغايات التالية:

1. البيان الفعلي للوضع المالي للمنظمة.
2. التعرف على مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل وكذلك القدرة على تغطية قروض جديدة .
3. يتم من خلال تحليل النسب المالية الحكم على مدى كفاءة الادارة خصوصاً كفاءة الدائرة المالية (فيروز، 2013).
4. يساهم تحليل النسب المالية بشكل مباشر في تقييم أداء الشركة وكذلك تقييم دراسة الجدوى الاقتصادية لها.
5. التنبؤ للمستقبل حيث أنه يعطي مؤشرات لنتائج الأعمال.
6. تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف والموارد وعناصر الإنتاج في الشركات.
7. تسهيل عملية التخطيط وتنظيم الرقابة الإدارية وحماية المشروع من الأخطاء والانحرافات المتوقعة.
8. تحليل الأسباب التي أدت الى حدوث خسائر وكذلك أسباب نمو الأرباح (بوعزيزة 2018).

المطلب الثالث: أنواع النسب المالية

بما أن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل نسبة الملاءة المالية كمؤشر للدلالة على الوضع المالي للشركات سنتناول في هذه الفقرات استعراضاً لأنواع النسب المالية وهدف كل نسبة والمعادلات التي تفسر هذه النسب، وبناء عليه سيتم اختيار النسب التي تشير إلى الملاءة المالية للشركات.

بناء على ما سبق سنتحدث في هذا المحور عن أنواع النسب المالية في (الفرع الاول) ومعايير مقارنة النسب المالية في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع النسب المالية

أولاً: نسب السيولة:

تعني نسب السيولة مجموعة من المؤشرات المالية التي من خلالها تستطيع الشركة قياس قدرتها على تسديد التزاماتها المالية عند تحققها بما تملكه من أموال أو أصول تستطيع تحويلها الى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة ومن أنواع نسب السيولة:

1. نسبة التداول:

تُعبّر هذه النسبة عن قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المتداولة من الأصول المتداولة ويتم حسابها بقسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة. وتشير المعايير الخاصة لهذه النسبة أن كلما زادت عن واحد صحيح يكون لدى المنشأة هامش أمان أكبر أي أن الأصول المتداولة تزيد عن الالتزامات المتداولة، لكن لا بد من الإشارة إلى أن زيادة هذه النسبة لا يشير دائماً إلى الوضع الجيد للسيولة، بل قد تكون ناتجة عن زيادة في بعض عناصر الأصول المتداولة مثلاً سوء تصريف المخزون.

2. نسبة السيولة السريعة:

جاءت هذه النسبة لتتجنب العيب الموجود في نسبة التداول فهي تأخذ بعين الاعتبار الأصول المتداولة الأكثر سيولة بعد استبعاد بند لمخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً وقسمتها على الالتزامات المتداولة وترى بعض الشركات نسبة 1:1 من السيولة السريعة جيدة مشيرين إلى أن الانخفاض عن هذه النسبة خطراً على السيولة أي أن الشركة بحاجة الى تحويل بعض المخزون أو البنود المتداولة إلى نقدية لتسديد الالتزامات المتداولة وأن الزيادة الكبيرة عن هذه النسبة هو مؤشر على وجود سيولة كبيرة زائدة عن الحاجة .

3. نسبة السيولة المطلقة:

يطلق عليها احياناً نسبة النقد تركز هذه النسبة على بنود الأصول الأكثر سيولة فهي الأصول الجاهزة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل فهي النقدية مضاف اليها شبه النقدية مقسومة على

الالتزامات المتداولة، ولا بد من الانتباه من أن الانخفاض عن هذا المؤشر لا يعطي دائماً أداء غير جيد لأن بعض هذه المشاريع قد يكون لها برامج اقتراض من بعض البنوك تأخذ منها النقد عن الحاجة، أما الزيادة عن هذه النسبة يعتبر شيء حسناً ما لم يكن سوء استخدام النقد أو سوء تشغيله (محمد، 2007).

ثانياً: نسب النشاط:

تسمى أيضاً نسب التشغيل، التي تهتم بتحليل مدى الكفاءة والقدرة على إدارة الموارد الموجودة لدى الشركة أي سرعة تشغيل الممتلكات وتحويلها إلى نقد ومن ثم بضاعة مرة أخرى وتبين هذه النسبة أن الاستثمار أقل أو أكثر من طاقة الشركة ومن أهم هذه النسب:

1. معدل دوران اجمالي الأصول:

تبين هذه النسبة مستوى استخدام أصول المنشأة بكافة أنواعها في توليد المبيعات وهي عبارة عن صافي المبيعات مقسومة على مجموع الأصول الصافية، أما عن نتيجة هذه المعادلة فكلما كانت مرتفعة دل ذلك على استغلال ممتلكات المنشأة بكفاءة وقدرة المنشأة على توليد المبيعات من الممتلكات الموجودة لديها لكن لهذه الزيادة ضابط معين فالارتفاع الكبير ممكن أن يكون مؤشر تشغيل أو استخدام الأصول بشكل مفرط، والانخفاض في هذه النسبة إشارة إلى أن المنشأة لا تحقق مستوى المبيعات المطلوب بالمقارنة مع الاستثمارات.

2. معدل دوران الأصول الثابتة:

يقتصر هذا المؤشر على قياس المبيعات من الأصول الثابتة فقط، فهي تمثل صافي المبيعات مقسومة على صافي الأصول الثابتة، حيث ارتفاع هذا المؤشر يدل على الاستخدام الفعال للأصول الثابتة، وانخفاضه يشير إلى أن الأصول الثابتة لا تستغل طاقتها الإنتاجية بشكل جيد.

3. معدل دوران المخزون:

تُظهر هذه النسبة عدد مرات تحويل المخزون إلى مبيعات وتسمى أيضاً معدل سيولة المخزون ويتم استخراج هذه النسبة من تكلفة البضاعة المباعة مقسوماً على المخزون، ودل زيادة هذه النسبة

على تحقيق أرباح للمنشأة لأنه يزيد عدد مرات تدوير المخزون وبالتالي مبيعات أكثر وينتج في كل مرة يتحول فيها المخزون إلى مبيعات إلى تحقيق ربح من عملية البيع ، والانخفاض في هذه النسبة يشير إلى عدم تصريف المخزون أو بيعه وبالتالي بقاءه في المخازن، مما يؤدي إلى تلف البضاعة أو ارتفاع تكلفة التخزين .

ويشتق من المعادلة السابقة معادلة أخرى تبين المدة الزمنية لفترة متوسط فترة التخزين (يوميًا) وهي **365 يوم مقسومة على معدل دوران المخزون** ، وزيادة هذه المدة يشير إلى كمية المخزون لدى المنشأة ونقص هذه المدة يشير إلى أن المبيعات أكبر من الإنتاج.

4. معدل دوران الحسابات المدينة:

ويقصد بها عدد مرات البيع بالدين وتحصيل هذه الدين سواء كانت على شكل حسابات مدينة أو أوراق قبض، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها لدى الغير، أما التساهل في تحصيل الديون ينتج عنه انخفاض في هذه النسبة فهذا بدوره يعود بالضرر على المنشأة بتجميد الاموال على شكل ذمم مدينة بدلاً من استثمارها، ويمكن اشتقاق المؤشر التالي من المعادلة السابقة وهو متوسط فترة تحصيل الحسابات المدينة **وهي 365 يوم مقسوم على معدل دوران الحسابات المدينة**، ويظهر هذا المؤشر الفترة الزمنية التي تبقى فيها المبيعات ديناً في ذمة الآخرين، فزيادة هذه المدة يشير إلى التزام المدينين بتسديد التزاماتهم وطول هذه المدة يعني تأخير المدينين في سداد ديونهم (عائدة، 2018).

ثالثاً: نسب المديونية:

تقيس هذه النسبة درجة الاعتماد على التمويل من المصادر الخارجية أو الداخلية للشركة أي تهتم هذه النسبة بدراسة هيكل رأس المال في المشروع وعليه تتنوع نسب المديونية التي تخدم هذا الهدف وأهما :

1. نسب الديون إلى مجموع الأصول:

تشير هذه النسبة إلى قياس عملية تمويل المنشأة بواسطة القروض، ويتم حسابها وفق **اجمالي الديون مقسومة على اجمالي الأصول** ، وبشكل عام يعني انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض

الديون التي تتحملها المنشأة، وبالتالي امكانية سداد ديونها، وارتفاع هذه النسبة يسبب زيادة في تكاليف الفوائد على التمويل.

2. نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:

تمثل هذه النسبة أهمية مصادر التمويل طويلة الأجل للمشروع ومدى مساهمتها في تمويل استثمارات، وهي الديون طويلة الأجل مقسومة على حقوق الملكية

3. نسبة صافي الأصول الثابتة الى حقوق الملكية:

تمثل درجة اعتماد المنشأة على الاصول الخاصة بها في تمويل استثمارات من الأصول الثابتة. وهي صافي الأصول الثابتة مقسومة على حقوق الملكية، ومقياس هذه النسبة هي 100% فإذا كانت النسبة أقل من هذا المقياس يشير إلى أن المنشأة تمول استثمارات في الاصول الثابتة ذاتياً، أما إذا زادت هذه النسبة عن 100% يشير الى أن التمويل الذاتي لا يكفي للاستثمار أي يوجد حاجة لمزيد من التمويل.

4. نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل:

تقيس هذه النسبة قدرة المشروع على الاقتراض فهي تمثل هامش الأمان للدائنين والمقرضين ويعبر عن هذا المؤشر بالصيغة التالية صافي الاصول الثابتة مقسومة على الديون طويلة الأجل، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع دل على عدم مقدرة المنشأة على الاقتراض طويل الأجل وبالتالي الذهاب إلى الاقتراض صغير الأجل، أما انخفاض هذا المؤشر يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مرهونة للديون طويلة الأجل لأن هذا الجزء ممول من أموال المنشأة الذاتية (شعشوع، 2020).

رابعاً: نسب الربحية:

تعد الربحية من الأمور الأساسية والضرورية لاستمرار الشركات في العمل ونقصد بالربحية العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أدت الى تحقيق تلك الارباح، وتعتبر أداة هامة لتقييم قدرة الإدارة في استغلال الموارد ومؤشر لقياس قدرة المنشأة على توليد أرباح، وهناك العديدة من مؤشرات الربحية وهي:

1. هامش صافي الربح:

وتبين هذه النسبة صافي الربح المتحقق من صافي الإيرادات أو المبيعات، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة أشارت إلى ربحية عالية للمنشأة ويحسب بصافي الربح مقسوم على صافي المبيعات.

2. العائد من الأصول:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول لتوليد أرباح وتسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار ويحسب بصافي الأرباح مقسومة على متوسط مجموع الأصول.

3. العائد على حقوق المساهمين:

ويطلق عليها أيضاً بالعائد على القيمة المضافة، ومهمة هذا المؤشر هو قياس قيمة الربح المتحقق من حقوق المساهمين، وهو كذلك صافي الربح الذي يحصل عليه المستثمرون لقاء استثمار أموالهم ويحسب بصافي الربح مطروح منه عوائد الأسهم الممتازة مقسوم على حقوق المساهمين بالأسهم العادية.

4. العائد على رأس المال المستثمر:

وتشير هذه النسبة إلى ربحية المنشأة لقاء تشغيل الاستثمارات الرأسمالية وتحسب هذه النسبة بالربح قبل الفوائد والضرائب مقسوم على مجموع الأصول مطروح منه الالتزامات المتداولة.

5. صافي ربح السهم:

وتظهر النسبة حصة السهم الواحد من صافي الربح وتحسب بصافي الربح مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال الفترة (الشيخ، 2008).

طبيعة النسبة	العلاقة
نسبة السيولة	
1. نسبة التداول	الاصول المتداولة \ الالتزامات المتداولة
2. نسبة السيولة السريعة	الاصول المتداولة _ (المخزون + المصروفات المدفوعة مقدما \ الخصوم المتداولة
3. نسبة السيولة المطلقة	النقدية + شبه النقدية \ الخصوم المتداولة
نسب التشغيل	
1. معدل دوران مجموع الاصول	صافي المبيعات \ مجموع الاصول الصافية
2. معدل دوران الاصول الثابتة	صافي المبيعات \ صافي الاصول الثابتة
3. معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة \ المخزون
متوسط فترة التخزين	360 يوم \ معدل دوران المخزون
4. معدل دوران الحسابات المدينة	صافي المبيعات \ الحسابات المدينة الصافية
متوسط فترة تحصيل الحسابات المدينة	360 يوم \ معدل دوران الحسابات المدينة
نسب المديونية	
1. نسب الديون الى اجمالي الاصول	اجمالي الديون \ اجمالي الاصول
2. نسب الديون طويلة الاجل الى حقوق الملكية	الديون طويلة الاجل \ حقوق الملكية
3. نسبة صافي الاصول الثابتة الى حقوق الملكية	صافي الاصول الثابتة \ حقوق الملكية
4. نسبة صافي الاصول الثابتة الى الديون طويلة الاجل	صافي الاصول الثابتة \ الديون طويلة الاجل
نسب الربحية	
1. هامش صافي الربح	صافي الربح \ صافي المبيعات
2. العائد على الاصول	صافي الارباح \ متوسط مجموع الاصول
3. العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح _ عوائد الاسهم الممتازة \ حقوق المساهمين بالأسهم العادية
4. العائد على رأس المال المستثمر	الربح قبل الفوائد والضرائب \ مجموع الاصول _ الالتزامات المتداولة
5. صافي ربح السهم	صافي الربح \ المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية

الشكل (7): يوضح النسب المالية والمعادلات الخاص بها تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

الفرع الثاني: معايير مقارنة النسب المالية:

لا يتوقف عمل المحلل المالي على حساب النسب المالية فحسب بل هذه الخطوة هي مقدمة لمجموعة خطوات تمر بها هذه العملية، فمقارنة هذه النسب أو المؤشرات تخضع لعدة معايير أبرزها:

1. المعايير المطلقة:

هي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الثابتة التي يتم استخدامها في التحليل المالي وسميت معايير مطلقة لأنها تكون على شكل نسبة ثابتة، تقاس بها التغييرات الواقعية ويفترض هذا المعيار خصائص مشتركة بين شركات متنوعة، غير أن هذا المعايير عليه بعض المآخذ التي لا تجعله واقعي فالشركات قد تتشابه في الإنتاج أو طبيعة السلع ولكنها تختلف في الحجم والنطاق وغيره، لذلك لا تكون مناسبة كمعيار للحكم على النسب والمؤشرات المالية مما يتم تجنبها من قبل المحلل المالي في أغلب الاوقات.

2. المعايير الصناعية:

يتم الحصول على هذه المعايير الخاصة بالصناعة من خلال اخذ متوسط هذه النسب من قبل الشركات التي تعمل في نفس العمل أو تنتمي لقطاع مشترك، ونقطة ضعف هذا المعيار هي نفسها في المعيار المطلق حيث قلما تتشابه الشركات في الصفات رغم أنها تقدم نفس المنتج وبالتالي يكون هذا المعيار فاقد للدقة الكاملة في القياس وضعف استعماله كمعيار يمكن الحكم عليه.

3. المعايير التاريخية:

هي المعايير والمقياس التي يتم حسابها على مدى السنوات السابقة من حياة الشركة، أي جدول يتم فيه رصد النسب المالية لكل سنة، وبالتالي مقارنة النسب الجديد مع مؤشرات السنوات السابقة ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير انسجاماً خصوصاً أنه يحدد اتجاه هذه المؤشرات بالزيادة أو النقصان وكذلك درجة الانحراف سواء كانت سلبياً أو ايجابياً.

ويرى الباحث أن اعتماد المحلل المالي على المعايير التاريخية لوحدها لا تكفي بالرغم من واقعية هذا المعيار، بل لا بد من أخذ المعايير المطلقة والمعايير الصناعية بعين الاعتبار فهذه المعايير لا تقيس المؤشرات المالية بشكل مطلق لكنها تعتبر كمؤشر عن اتجاه هذه النسب.

المبحث الثاني: الملاءة المالية

حتى تتمكن الشركات من تعظيم ثروة المساهمين والمحافظة على مستوى مرتفع من الأداء المالي وتقليل حالة الغموض مستقبلاً، لا بد من استعمال مقاييس الأداء المالي لأهميتها في انتاج مؤشرات تساعد في تفسير الظواهر التي تحيط بالبيئة المالية والاقتصادية للشركات وتم اختيار نسب الملاءة المالية في هذا البحث لدورها في تقييم الوضع المالي للشركات على المدى القصير والطويل، وكذلك تقييم حالات الإعسار والإفلاس لديها (هلوسة، 2016).

وبناء على ما سبق سنتحدث في هذا المطلب عن الملاءة المالية مدخل مفاهيمي في (الفرع الاول) ومؤشرات قياس الملاءة المالية في (الفرع الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الملاءة المالية

تشير تعريفات الملاءة المالية الى قدرة الشركة على الوفاء وتسديد الالتزامات عند استحقاقها وقدرة رأس المال على تحمل خسائر ومخاطر وعدم فشل العمليات الاستثمارية، كمخاطر عدم القدرة على السداد، وتمثل الملاءة جدار الحماية من الخسائر التي يمكن أن تحصل للشركات وبالتالي تؤثر على أموال المساهمين، وهي من العوامل التي تحافظ على السلامة وتقوية النظام المالي للشركات (شقفة، 2019)، والشركة ذات الملاءة المالية الجيدة هي التي تتجاوز مجموع الاصول مجموع التزاماتها فيها، وفي المحصلة الشركة التي لا تتمتع بالملاءة المالية الجيدة فإنه يدخل في مرحلة يطلق عليها الاعسار المالي وهو مصطلح معاكس للملاءة المالية. (طرطاق، 2018).

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الملاءة المالية

بعد الاطلاع على مؤشرات قياس الاداء المالي للشركات والتعرف على الهدف من كل مؤشر، تبين أن الملاءة المالية تنقسم الى قسمين ملاءة مالية قصيرة الاجل وملاءة مالية طويلة الاجل جاءت على النحو التالي:

1. مؤشر السيولة النقدية: الذي يشير الى الملاءة المالية في الأجل القصير.

2. مؤشر المديونية: التي يعبر عن الملاءة المالية في الأجل الطويل. (كاظم، 2020).

كما أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في اختيار شكل الهيكل المناسب لرأس المال نذكر منها:

1. مدى استقرار المبيعات:

فكلما كان استقرار المبيعات ثابت نسبياً كلما كان الاعتماد على التمويل من خلال القروض أكبر لأنها تضمن تغطية القروض والفوائد المتعلقة بها والعكس صحيح إذا كانت الشركة تتسم بعدم الاستقرار في المبيعات.

2. هيكل الأصول:

تعد الشركة التي لديها أصولاً يمكن الاعتماد عليها بتقديمها كضمان يكون لديها الحافز في الاعتماد على الاموال المقترضة بدرجة كبيرة، أي أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة الأصول الثابتة ونسبة الاقتراض بوصفها أكثر الأصول مناسبة لتقديمها كضمان، والعكس صحيح.

3. الربحية:

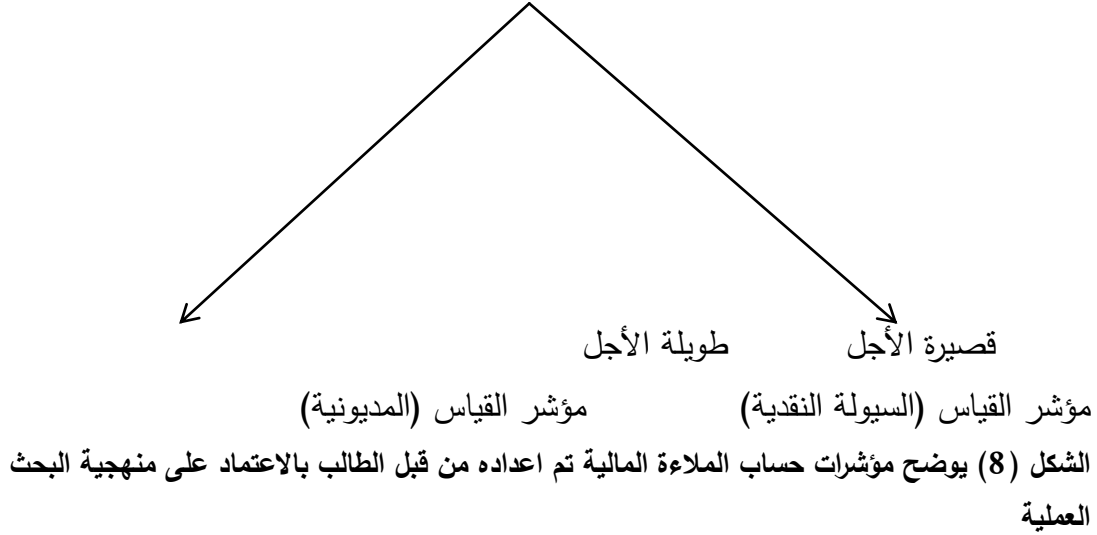
يمكن أن تتجه الشركة التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها ويتاح لها الفرصة في احتجاز الأرباح الى الاعتماد على هذه الأرباح كمصدر من مصادر التمويل بدرجة أكبر من المصادر المقترضة لذلك يتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين الربحية ونسبة الديون.

4. التحكم والسيطرة:

يمكن أن يتأثر نوع التمويل في الاقتراض أو الاعتماد على حقوق الملكية بمدى سيطرة الإدارة على الشركة، فمثلاً الشركة التي تمتلك 50% من الأسهم وليس لديها القدرة على شراء أسهم إضافية فسوف تفضل القروض على الأسهم العادية في التمويل باعتبار أنه لو تم التمويل عن طريق اصدار أسهم جديدة فإن ذلك يفقدها السيطرة على الشركة. (عبد الرؤوف 2013).

الملاءة المالية

(قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها)



التعليق على الإطار النظري الثاني:

بعد الحديث في الإطار النظري للفصل الأول عن عناصر كفاءة الإدارة المالية، تناولنا في هذا الفصل الأداء المالي وآليات تحليل الأداء المالي ومؤشرات النسب المالية، لما لها من أهمية مباشرة في تقييم أداء الشركات من خلال أرقام ومؤشرات حقيقية تعكس الوضع المالي للشركات وكذلك مساهمة هذه المعلومات في صناعة القرار البناء الذي يركز على نتائج حقيقية.

كذلك تم التطرق في هذا المبحث للحديث عن الملاءة المالية وهي المتغير التابع الذي يهدف الباحث الى تفسير درجة تأثرها من قبل عناصر كفاءة الادارة المالية، فتناولنا مفهوم الملاءة المالية وأهميتها وأبرز المؤشرات استخداماً لها والتعرف على دورها الهام في تحديد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مقدمة:

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان درجة أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك ، وفحص درجة العلاقة بين كفاءة الإدارة المالية والملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

ويعرض الباحث في هذا الفصل الخطوات الإجرائية التي سار في ضوئها للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم توضيح منهج الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وخطوات بناء الاستبانة، والتأكد من صدقها وثباتها، ومن ثم عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، وفيما يلي عرض مفصل لإجراءات الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة:

بما أن الهدف من الدراسة هو بيان درجة أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك ، وفحص درجة العلاقة بين عناصر كفاءة الإدارة المالية والملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك ، فإن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي، ويعرفه (حلس، 2006)، بأنه " يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره وصفاً دقيقاً ويعبر عنه تعبيراً كيفياً يصف الظاهرة، ويوضح خصائصها، أو تعبيراً كمياً يعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة، أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى"، **فعلى صعيد المنهج الوصفي** تم اجراء المسح المكتبي والاطلاع على الأبحاث والدراسات والبحوث النظرية والميدانية العربية منها والأجنبية لبلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الاطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تمثل رافداً حيويًا في الدراسة، أما **على الصعيد التحليلي** فقد تم استخدام الاستبانة التي تم اعدادها بالاستناد إلى الأدب النظري للدراسات السابقة وبالاتماد على مقاييس طورت من قبل

العديد من الباحثين وبما يلائم البيئة القائمة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ، وذلك بهدف جمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات ، وكذلك تم استخدام المنهج التحليلي للقوائم المالية بتحليل نسب السيولة النقدية ونسب المديونية للتأكد من مدى وجود الملاءة المالية لهذه الشركات على المدى القصير المتمثل بنسبة السيولة النقدية وعلى المدى الطويل المتمثل بنسبة المديونية

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وعددها ستة وأربعون شركة.

ثالثاً: عينة الدراسة والخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في اختيار مفرداته لعينة الدراسة على العينة القصدية العمدية، "وهي العينة التي يعتمد الباحث فيها اختيار مفردات معينة من المجتمع الأصلي، بحيث تكون هذه المفردات ممثلة للمجتمع الأصلي ولها الخصائص نفسها" (صابر وخفاجة، 2002)، وعليه فقد تكونت هذه الفئة من العاملين في الإدارة المالية والإدارة الإدارية في شركات التأمين والبنوك البالغ عددها (15) أي ما نسبته 85% من مجتمع الدراسة الأصلي، وبالتحديد الموظفين الذين يحملون مسميات وظيفية (مدير عام، نائب مدير، مدير اداري، مدير مالي، محاسب)، وقد تم اختيارها باعتبارها الأكثر اطلاعاً وفهماً للملاءة المالية في الشركات المالية، ذلك يجعلها أكثر قدرة على الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستبانة الموزعة عليهم من أجل جمع المعلومات اللازمة للدراسة، ويوضح الجدول (1) عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة والصالحة للتحليل.

الجدول (3): توزيع عينة الدراسة

#	الفئة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	%
1	العاملين في الإدارة المالية والإدارية في شركات التأمين والبنوك	60	53	88%
	المجموع	60	53	88%

وتم تحليل البيانات الخاصة بالخواص الديموغرافية لعينة الدراسة باستخدام مؤشرات الإحصاء الوصفي (التكرارات، والنسب المئوية) فكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) التالي:

الجدول (4): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	45	84.9
	أنثى	8	15.1
	المجموع	53	100
المسمى الوظيفي	مدير عام	1	1.9
	نائب مدير	7	13.2
	مدير مالي	8	15.1
	مدير اداري	8	15.1
	محاسب	26	49.1
	غير ذلك	3	5.7
	المجموع	53	100
المؤهل العلمي	ماجستير فأعلى	5	9.4
	بكالوريوس	45	84.9
	دبلوم متوسط	3	5.7
	المجموع	53	100
	محاسبة	26	49.1
التخصص	ادارة أعمال	8	15.1
	اقتصاد	2	3.8
	علوم مالية ومصرفية	15	28.3
	غير ذلك	2	3.8
	المجموع	53	100
	أقل من 5 سنوات	12	22.6
	من 5 الى 15 سنة	26	49.1
سنوات الخبرة	أكثر من 15 سنة	15	28.3
	المجموع	53	100
	يوجد	4	7.5
	لا يوجد	49	92.5
	المجموع	53	100

يشير التحليل الإحصائي لبيانات الجدول اعلاه إلى ما يلي:

1. أنّ ما نسبته 84.9% من عينة الدراسة ذكور، بينما الباقي 15.1% إناث.
2. إنّ جميع أفراد العينة وبنسبة 100% هم من موظفي شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ، وهذا يعني أن المبحوثين لديهم إلمام تام بموضوع الدراسة وما تناولته الاستبانة من أسئلة، كذلك تتوفر لديهم المقدرة الجيدة على فهم الأسئلة والإجابة عليها.
3. أنّ 100% منهم مؤهلون تأهيلاً جامعياً، ويحملون شهادات من تخصصات تعالج في خطتها الدراسية موضوع البحث (الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة) حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين هم من حملة البكالوريوس فأعلى 9.4%، في حين ان حملة البكالوريوس 84.9% في حين أن حملة دبلوم متوسط نسبتهم قليلة حيث بلغت 5.7% من إجمالي عينة الدراسة.
4. أنّ 77.4% منهم لديهم خبرة مهنية في الوظائف التي يمارسونها تزيد عن خمس سنوات تجعلهم على دراية بالملاءة المالية في الشركات العامة المساهمة ، ومن ثم يدركون آثار وانعكاسات كفاءة الادارة المالية عليه ، وهذا مؤشر على توفر الخبرة الكافية لمفردات عينة الدراسة لفهم مقصود الاستبانة وبالتالي يعزز الثقة في إجاباتهم.
5. من حيث عدد الدورات التدريبية يتضح أنّ 22.6% من مفردات عينة الدراسة لا يوجد لديهم دورات تدريبية، وأن 28.3% لديهم اقل من 3 دورات وأن 32.1% لديهم من 3 الى 5 دورات تدريبية في حين أنّ هناك 17% منهم لديهم اكثر من 5 دورات تدريبية.
6. من حيث عدد الشهادات المهنية يتضح أنّ 92.5% من مفردات عينة الدراسة لا يوجد لديهم شهادات مهنية، في حين أنّ هناك 7.5% منهم لديهم شهادات مهنية في مواضيع مثل CPA, CMA,CFM.

لذا وبناء على المؤشرات المشار إليها أعلاه يمكن الاستنتاج بأن أفراد العينة هم في المجمل يدركون ماهية كفاءة الادارة المالية والملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

رابعاً: أداة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، إذ تم تطوير الأداة بالرجوع إلى الأدب النظري ذي الصلة، وتم استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات وهما:

المصادر الثانوية : حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة، وكان هدف الباحث من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرف العلمية السليمة في كتابة الدراسات وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، والتي تضمنت عدداً من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عليها من المبحوثين، وتم استخدام مقياس ليكرت (Likert Scaling Method) خماسي الأبعاد بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية.

وتضمنت أداة الدراسة الرئيسية (الاستبانة) من ثلاثة اقسام، هي:

القسم الأول: يحتوي على البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من خلال (7) متغيرات وهي:

(الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، عدد الدورات

التدريبية، الشهادات المهنية)، لغرض وصف خصائص عينة الدراسة.

القسم الثاني: تضمن مقياس درجة اثر عناصر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية.

القسم الثالث: تضمن مقياس درجة الملاءة المالية.

وتراوح مدى الاستجابة من (1-5) وفق مقياس ليكرت الخماسي (Five Likert Scale) كالآتي:

بدائل الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

وبهذا تكونت الاستبانة (أداة الدراسة) وبشكلها النهائي من (53) فقرة بمقياس ليكرت الخماسي.

طرق تحليل البيانات:

وبقصد تصنيف (درجة الاثر/ درجة العلاقة) الذي أبدته عينة الدراسة لل فقرات المشمولة استخدمت

الباحثة مقياساً للمدى (Range) قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي بموجب مقياس

ليكرت خماسي الدرجات:

المدى $5 - 1 = 4$ (0.80) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في القياس وهي الواحد الصحيح

وذلك لتحديد الحد الأعلى للمقياس، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول (5): إجابات الأسئلة ودلالاتها

الفئة	التصنيف	الدالة
من 5 - 4.2	موافق بشدة	درجة مرتفعة جداً
من 4.2 - أقل من 4.2	موافق	درجة مرتفعة
من 3.4 - أقل من 3.4	محايد	درجة متوسطة
من 2.6 - أقل من 2.6	معارض	درجة منخفضة
أقل من 1.8	معارض بشدة	درجة منخفضة جداً

خامساً: صدق أداة الدراسة وثباتها:

❖ الصدق الظاهري:

يذكر (طعيمة، 2004) أن الهدف من الصدق أن تؤدي الأداة إلى الكشف عن الظواهر والسمات التي يجري من أجلها البحث، ومن أجل ذلك وبعد الانتهاء من إعداد الاستبانة في صورتها الأولية،

قام الباحث بالتحقق من قدرتها على قياس ما وضعت لقياسه، وذلك من خلال عرضها في صورتها الأولية على المشرفين على الدراسة وعددهم (2)، وذلك من أجل الوقوف على صحة الأداة المستخدمة وشكلها، ومدى قدرة فقرات الأداة على قياس ما بنيت لأجله ، وفي ضوء ملاحظات واقتراحات المشرفين تم إجراء التعديلات اللازمة والاستجابة لآراء المشرفين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح بالملحق رقم (3)، وبناءً على ذلك فإن الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

❖ ثبات أداة الدراسة:

يقصد بمفهوم ثبات الاستبانة مدى خلوها من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس، أي مدى قياس الاختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها (علام، 2002)، إذ بعد عرض الاستبانة على الأساتذة المشرفين تم اختبار صدق المقاييس بإجراء اختبار الثبات على الاستبانة باحتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، كما يمكن تفسير كرونباخ ألفا بأنه معامل الاتساق الداخلي بين الاجابات، ويدل ارتفاع قيمته على ارتفاع درجة الثبات، وتكون قيمته مقبولة عند (60%) فما فوق وفقاً لـ (Sekaran.2006)، والجدول رقم (4) يظهر نتائج ثبات مجالات أداة الدراسة:

الجدول (6): معاملات الثبات كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة والأداة ككل

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	التخطيط المالي	9	72.6%
2	الرقابة الداخلية	9	73.3%
3	الرقابة الادارية	9	71.5%
4	الملاءة المالية	7	78.1%
	الأداة ككل	34	73,8%

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة تعد قيم مرتفعة؛ إذ تراوحت بين (71.5% – 78.1%) أعلاها لمجال الملاءة المالية بمعدل ثبات (87.1%)، بينما كان أدنى

معامل ثبات (71.5%) لمجال الرقابة الإدارية، كما بلغ معامل الثبات للأداة ككل (73,8%) وهذا يدل على تمتع أداة الدراسة بمعامل ثبات عالٍ وبقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة ، علماً بأنه تم الرجوع الى الدراسات التالية، طنبور (2020) ودراسة أبو سنيينة (2019) ودراسة أبو علي (2019) وكذلك دراسة شراقة (2018) في صياغة جمل ومفردات الاستبانة وبعد أخذ ملاحظات المشرفين وتعديلاتهم على الرسالة و تعديلها بما يتناسب مع موضوع الدراسة الحالية.

سادساً: إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها وصلاحيّة استخدامها للتطبيق، تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
2. تحديد أفراد مجتمع الدراسة وعينتها.
3. الحصول على المعلومات الرسمية حول عدد الموظفين العاملين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبالتحديد شركات (التامين والبنوك)، من مديري تلك الشركات.
4. توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة: حيث تم توزيع أداة الدراسة على الموظفين الماليين والاداريين العاملين في شركات التامين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين ، من خلال توجيه خطاب إلى مديري تلك الشركات ، يطلب فيه الباحث السماح له بتوزيع أداة الدراسة على الموظفين، والتعاون على إنجاز المهمة ملحق رقم (1)، وقد تمت الموافقة على التطبيق، بعد ذلك قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على المستهدفين من الدراسة شخصياً من خلال زيارة الموظفين العاملين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، وتم استرجاعها منهم بعد أسبوعين إلى أربعة أسابيع من تاريخ توزيعها، وبعد إنجاز ذلك تم استرجاع 53 استبانة من أصل 60 تم توزيعها من موظفي الشركات المساهمة العامة بنسبة مئوية بلغت 88%، وجميعها صالحة للتحليل الإحصائي، ويرجع عدم استرجاع كامل الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة إلى غياب بعض الموظفين بسبب تفشي وباء كورونا المستجد Covid-19 في الأراضي الفلسطينية.

5. تفريغ البيانات وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

سابعاً: الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for social sciences (spss 26.0) لتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها، وقد جرى استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل توظيف هذه البيانات بما يحقق أهداف الدراسة، وتتمثل تلك الأساليب الإحصائية فيما يلي:

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية؛ للتعرف على درجة استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان، كما تفيد في ترتيب هذه الفقرات تبعاً للمتوسط الأعلى (كشك، 1996).
3. الانحرافات المعيارية؛ لتحديد درجة اتفاق أو اختلاف أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالاستجابة على فقرات أداة الدراسة ومحاورها (إذا كانت قيمة الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح فيدل ذلك على وجود اتفاق بين أفراد العينة حول الفقرة أو المحور، وإذا كانت قيمة الانحراف مساوية للواحد الصحيح فأعلى فيدل ذلك على عدم وجود اتفاق بين أفراد العينة حول الفقرة أو المحور).
4. النسب المئوية: وذلك لوصف خصائص المعلومات ونتائج التحليل ومقارنتها لجعل فهم هذه النتائج أكثر سهولة.
5. اختبار كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات محاور أداة الاستبانة.
6. اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة (One Sample T-Test) لاختبار الفرضيات، حيث إن مستوى الدلالة المختار في هذه الدراسة 0.05، لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم زادت أو قلت عن ذلك.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتفسيرها

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتفسيرها

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، والاجابة على تساؤلات الدراسة، وتحليل فرضياتها، ومناقشة ما سيتم التوصل إليه من نتائج إلى جانب مقارنتها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف.

أولاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

السؤال الأول: ما أثر كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك:

الجدول (7): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات أثر كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)

رقم الفقرات	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب
1	تساهم دائرة التخطيط المالي في إيجاد حلول للمشاكل المالية التي تواجه الشركة.	4.21	0.63	84.2%	مرتفعة جداً	2
2	توفر دائرة التخطيط المالي خطة مالية شاملة لجميع الأنشطة في الشركة.	4.15	0.60	83%	مرتفعة	3
3	يوجد برامج تدريب وتطوير للموظفين العاملين في دائرة التخطيط المالي.	3.87	0.68	77.4%	مرتفعة	8
4	يوجد نظام لتجديد أوقات تسديد الالتزامات والحصول على التمويل.	4.11	0.80	82.2%	مرتفعة	4

5	يوجد علاقة بين دائرة التخطيط المالي والملاءة المالية.	4.23	0.80	%84.6	مرتفعة جداً	1
6	معرفة الاحتياجات المالية لكل دوائر الشركة بشكل مستمر.	4.09	0.69	%81.8	مرتفعة	5
7	يوجد انسجام بين الخطط المالية للشركة وبين الخطة العامة أو الاستراتيجية للشركة.	4.02	0.72	%80.4	مرتفعة	7
8	الكشف عن الانحرافات المالية ومتابعتها وتقييمها.	4.11	0.73	%82.2	مرتفعة	4
9	تأخذ دائرة التخطيط المالي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعين الاعتبار عند صياغة الخطة المالية.	4.08	0.81	%81.6	مرتفعة	6
الدرجة الكلية		4.10	0.40	%82	مرتفعة	

1. يتضح من خلال البيانات في الجدول (5) أن فقرات أثر كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط

المالي على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) تراوحت بين مرتفعة إلى مرتفعة جداً بمعدل 77.4% - 84.6%، وبلغ الوسط الحسابي عليها ما بين (3.87) إلى (4.23)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية فقد كانت مرتفعة حيث بلغت 82% بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.10)، وهذا يعني أن عنصر كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي له أثر مرتفع على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك.

2. لوحظ وجود تفاوت في تقدير عوامل كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي التي تؤثر على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، حيث حصل العامل في الفقرة (5) (يوجد علاقة بين دائرة التخطيط المالي والملاءة المالية) على الوزن الأعلى بوسط حسابي (4.23) وبدرجة تأثير مرتفعة جداً، في حين حاز العامل في الفقرة (3) (يوجد برامج تدريب وتطوير للموظفين العاملين في دائرة التخطيط المالي) على الوزن الأقل بوسط حسابي (3.87) وبدرجة تأثير مرتفعة.

3. يتأكد التوافق في آراء عينة الدراسة تجاه درجة أثر كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، والذي تمثل في اتفاق هذه الآراء بشكل كبير حول درجة ت أثره، من خلال فحص أرقام الانحرافات المعيارية لفقرات المجال.

وبعد ذلك ومن أجل تأكيد صحة النتائج المستخلصة من بيانات الجدول (5) آنف الذكر، قام الباحث باستخدام اختبار (T) وبمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) وذلك من أجل فحص الفرضية الفرعية الاولى H_0 التي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة (شركات التأمين والبنوك) من وجهة نظر الموظفين فيها

❖ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول (8): نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الفرعية الاولى (H_01)

الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
العينة جميعها كوحدة واحدة	4.10	0.40	19.8	0.000	رفض

فباستخدام قاعدة القرار الخاصة بالاختبار (T) للعينة الواحدة وهي: "ترفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_a) إذا كانت sig (الدلالة) أصغر أو تساوي مستوى المعنوية الذي أجري بناء عليه الاختبار وهو (0.05)، يُلاحظ بأن قيم (sig) بالنسبة للعينة جميعها كوحدة واحدة أصغر من (0.05) ذلك مما يوجب رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى H_01 وقبول الفرضية البديلة (H_a1) وهذا يعني أن العينة جميعها كوحدة واحدة ترى أنه يوجد لكفاءة الادارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي أثراً ذات دلالة إحصائية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر الموظفين فيها، مما يؤكد صحة النتائج التي كشف عنها تحليل بيانات الجدول السابق رقم (5).

جاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (عبد الحليم، 2012)، في دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، وهذه النتيجة تتفق كذلك مع دراسة (محمود، 2006)، أن التخطيط المالي الجيد له دور بارز في التأثير على فاعلية الموازنة العامة للدولة، وكذلك اتفقت مع دراسة (بلجود، 2020)، في فعالية التخطيط المالي وتأثيره على المؤسسات الرياضية.

ويرى الباحث بعد تحليل أسئلة مجال التخطيط المالي وأثرها على الملاءة المالية أن مستوى التأثير مرتفع وهذا يعزى إلى العديد من الأسباب؛ منها وعي الموظفين لأهمية هذه الدائرة واستخدام البرامج التدريبية للموظفين وكذلك المتابعة الدورية والتحديث المستمر على الخطط المالية وتناغم الخطة العامة للشركات مع الخطط المالية، وهذا بدوره يعزز من صحة تقاريرها وزيادة الشفافية والموضوعية والمرونة في عملها،

السؤال الثاني: ما أثر كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك:

الجدول (9): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات أثر كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة

فلسطين

رقم الفقرات	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب
1	يتوفر نظام واضح ومكتوب لإجراءات التوظيف لدائرة الرقابة الداخلية.	3.7	0.8	74%	مرتفعة	3
2	يتناسب الهيكل التنظيمي لدائرة الرقابة الداخلية مع حجم عملها.	3.8	0.8	76%	مرتفعة	2
3	يوجد لجنة متابعة وتدقيق تساهم في تدعيم نظام المراقبة الداخلية.	3.8	0.9	76%	مرتفعة	2
4	يوجد علاقة بين دائرة الرقابة الداخلية والملاءة المالية.	3.7	0.7	74%	مرتفعة	3
5	يوجد سياسات مكتوبة وواضحة للتعامل مع شكاوي العملاء.	3.8	0.8	76%	مرتفعة	2
6	يوجد سياسات لتطوير وتدريب الموظفين في دائرة الرقابة الداخلية.	3.8	1.0	76%	مرتفعة	2
7	يتم تنفيذ الرقابة الداخلية على جميع أقسام ودوائر الشركة على حد سواء.	3.9	0.7	78%	مرتفعة	1
8	تعمل الادارة العليا بوضع خطة استراتيجية وسنوية (تشغيلية) للدائرة.	3.9	0.7	78%	مرتفعة	1
9	يتوفر معايير للحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة.	3.9	0.8	78%	مرتفعة	1
الدرجة الكلية		3.80	0.45	76%	مرتفعة	

1. يتضح من خلال البيانات في الجدول (7) أن فقرات أثر كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة

الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

(شركات التأمين والبنوك)، كانت مرتفعة بمعدل تراوح بين 74% - 78%، وبلغ الوسط

الحسابي عليها ما بين (3.7) إلى (3.9)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية فقد كانت مرتفعة حيث

بلغت 76% بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.8)، وهذا يعني أن عنصر كفاءة الادارة

المالية متمثلاً بالرقابة الداخلية له أثر مرتفع على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك).

2. لوحظ وجود تفاوت في تقدير عوامل كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالرقابة الداخلية التي تؤثر على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، حيث حصلت العوامل في الفقرات (7+8+9) على الوزن الأعلى بوسط حسابي (3.9) وبدرجة تأثير مرتفعة، في حين حازت العوامل في الفقرات (1+4) على الوزن الأقل بوسط حسابي (3.70) وبدرجة تأثير مرتفعة أيضاً.

3. يتأكد التوافق في آراء عينة الدراسة تجاه درجة أثر كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، والذي تمثل في اتفاق هذه الآراء بشكل كبير حول درجة تأثيره، من خلال فحص أرقام الانحرافات المعيارية لفقرات المجال.

وبعد ذلك ومن أجل تأكيد صحة النتائج المستخلصة من بيانات الجدول (7) آنف الذكر، قام الباحث باستخدام اختبار (T) وبمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) وذلك من أجل فحص الفرضية الفرعية الثانية HO2 التي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الادارة المالية متمثلاً بالرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) من وجهة نظر الموظفين فيها

❖ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول (10): نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الفرعية الثانية (HO2)

الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
العينة جميعها كوحدة واحدة	3.80	0.45	12.8	0.000	رفض

فباستخدام قاعدة القرار الخاصة بالاختبار (T) للعينة الواحدة وهي: "ترفض الفرضية العدمية (HO) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت sig (الدلالة) أصغر أو تساوي مستوى المعنوية الذي أجري بناء عليه الاختبار وهو (0.05)، يُلاحظ بأن قيم (sig) بالنسبة للعينة جميعها كوحدة واحدة أصغر من (0.05) ذلك مما يوجب رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية HO2 وقبول الفرضية البديلة (Ha2) وهذا يعني أن العينة جميعها كوحدة واحدة ترى أنه يوجد لكفاءة الادارة المالية متمثلاً بالرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) من وجهة نظر الموظفين فيها، مما يؤكد صحة النتائج التي كشف عنها تحليل بيانات الجدول السابق رقم (7).

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (بلخراص، 2017)، في دور الرقابة الداخلية في تعزيز التدقيق الداخلي وزيادة فعاليته، وأيضاً اتفقت مع دراسة (جعدي، 2016)، بوجود علاقة بين الرقابة الداخلية والرقابة الجيدة على المخزون فكلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية زادت فعالية الرقابة على المخزون، وأشارت دراسة (الظاهر وآخرون، 2020)، تأثير نظام الرقابة الداخلية على دوائر ضريبة الدخل وفي ذلك دليل على أهمية نظام الرقابة الداخلية على كامل أركان وأقسام المؤسسات.

ويرى الباحث أن مستوى تأثير الرقابة الداخلية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلاً في شركات التأمين والبنوك مستوى مرتفع وهذا يتعلق بعدة أمور؛ توفر نظام واضح لإجراءات التوظيف في الدائرة وحضور الرقابة الداخلية في كل أقسام ودوائر الشركات وكذلك وجود لجان متابعة وتدعيم لنظام الرقابة الداخلية والتطوير المستمر لها وأن مستوى الرقابة الداخلية تتناسب مع حجم عمل الشركات، وهذه إشارة إلى فعالية دائرة الرقابة الداخلية ومقدرتها على ضبط العمليات داخل الشركات.

السؤال الثالث : ما أثر كفاءة الادارة المالية متمثلاً بالرقابة الادارية على الملاءة المالية في

الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال وفيما يلي بيان ذلك:

الجدول (11): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات أثر كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الادارية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)

رقم الفقرات	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب
1	الرقابة الادارية تتم بشكل مستمر ودوري.	4.2	0.8	%84	مرتفعة	1
2	يوجد رقابة فجائية غير مرتبطة بزمان معين.	3.9	0.9	%78	مرتفعة	2
3	يوجد قسم مختص بالتدقيق والتحقق من أداء اجراءات الرقابة الادارية.	3.9	0.7	%78	مرتفعة	2
4	يوجد علاقة بين دائرة الرقابة الادارية والملاءة المالية.	3.9	0.6	%78	مرتفعة	2
5	يتم استقطاب الموظفين في القسم بناء على مؤهلات ذات علاقة بالرقابة الادارية.	3.8	0.8	%76	مرتفعة	3
6	قيام اشخاص معينين ومستقلين بمراجعة أداء الافراد المسؤولين عن المهام الادارية والمالية.	3.6	0.8	%72	مرتفعة	5
7	يمارس الموظفين في الرقابة الادارية اساليب متطورة للرقابة مثل (الرقابة الالكترونية على التقارير المالية).	3.5	0.8	%70	مرتفعة	6
8	تقوم الشركة بمتابعة الانحرافات والمشاكل التي يتم اكتشافها.	3.9	0.9	%78	مرتفعة	2
9	تعتبر دائرة الرقابة الادارية كيان مستقل عن الادارة العليا للشركة.	3.7	0.8	%74	مرتفعة	4
الدرجة الكلية		3.81	0.43	%76.2	مرتفعة	

1. يتضح من خلال البيانات في الجدول (9) أن فقرات أثر كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الادارية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين كانت

مرتفعة بمعدل تراوح بين 84% - 70%، وبلغ الوسط الحسابي عليها ما بين (4.20) إلى (3.50)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية فقد كانت مرتفعة حيث بلغت 76.2% بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.81)، وهذا يعني أن عنصر كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الادارية له أثر مرتفع على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك).

2. لوحظ وجود تفاوت في تقدير عوامل كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الإدارية التي تؤثر على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) حيث حصل العامل في الفقرة (1) (الرقابة الادارية تتم بشكل مستمر ودوري) على الوزن الأعلى بوسط حسابي (4.2) وبدرجة تأثير مرتفعة، في حين حاز العامل في الفقرة (7) على الوزن الأقل بوسط حسابي (3.50) وبدرجة تأثير مرتفعة أيضاً.

3. يتأكد التوافق في آراء عينة الدراسة تجاه درجة أثر كفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الإدارية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، والذي تمثل في اتفاق هذه الآراء بشكل كبير حول درجة تأثيره، من خلال فحص أرقام الانحرافات المعيارية لفقرات المجال، وهذا يعني عدم تشتت آراء عينة الدراسة. وبعد ذلك ومن أجل تأكيد صحة النتائج المستخلصة من بيانات الجدول (9) آنف الذكر، قام الباحث باستخدام اختبار (T) وبمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) وذلك من أجل فحص الفرضية الفرعية H_0 التي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الإدارية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) من وجهة نظر الموظفين فيها

❖ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول (12): نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة (HO3)

الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
العينة جميعها كوحدة واحدة	3.80	0.45	12.8	0.000	رفض

فباستخدام قاعدة القرار الخاصة بالاختبار (T) للعينة الواحدة وهي: "ترفض الفرضية العدمية (HO) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت sig (الدلالة) أصغر أو تساوي مستوى المعنوية الذي أجري بناء عليه الاختبار وهو (0.05)، يُلاحظ بأن قيم (sig) بالنسبة للعينة جميعها كوحدة واحدة أصغر من (0.05) ذلك مما يوجب رفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة HO5 وقبول الفرضية البديلة (Ha5) وهذا يعني أن العينة جميعها كوحدة واحدة ترى أنه يوجد لكفاءة الادارة المالية متمثلا بالرقابة الإدارية أثر ذو دلالة احصائية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) من وجهة نظر الموظفين فيها، مما يؤكد صحة النتائج التي كشف عنها تحليل بيانات الجدول السابق رقم (9).

تعارضت هذه النتيجة مع دراسة (حميد، 2018)، التي أظهرت أن الرقابة الإدارية لا يتم اشراكها في وضع الخطط للمؤسسة وبالتالي تأثيرها ضعيف، لكن اتفقت مع دراسة (عباس، 2006)، في أن الرقابة الإدارية لها تأثير على تحقيق الأهداف فكلما كانت الرقابة الإدارية فعالة زادت في تحقيق الأهداف بالشكل المطلوب، واتفقت أيضاً مع دراسة (علوان وأحمد، 2017)، في أن الرقابة الإدارية أسلوب يخدم الإدارة في أداء عملها بصورة أفضل.

ويرى الباحث أن مستوى تأثير الرقابة الإدارية على الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين المتمثلة في شركات التأمين والبنوك مستوى مرتفع يأتي في المرتبة الثانية بعد التخطيط المالي وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب؛ وجود قسم متخصص في التدقيق الدوري لإجراءات الرقابة الإدارية ومتابعة الانحرافات والمشاكل والمصارعة في حلها وأيضاً قيام أشخاص مستقلين بمراجعة أداء الأفراد والمسؤولين عن الرقابة الإدارية، وفي ذلك دلالة على قيام دائرة الرقابة الإدارية بالمهام الموكلة لها على الوجه الصحيح.

السؤال الرئيسي الأول: ما درجة أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الدراسة، وفيما يلي بيان ذلك:

الجدول (13): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية الكلية لدرجة أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)

رقم	المتغير المستقل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب
1	التخطيط المالي	4.10	0.40	82%	مرتفعة	1
2	الرقابة الداخلية	3.80	0.45	76%	مرتفعة	3
3	الرقابة الادارية	3.81	0.43	76.2%	مرتفعة	2
	الدرجة الكلية	3.90	0.36	78%	مرتفعة	

1. يتضح من خلال البيانات في الجدول (11) أن درجة أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) كانت مرتفعة بمعدل 78%، بدلالة الوسط الحسابي (3.90)، حيث حل عنصر التخطيط المالي في المرتبة الأولى في درجة تأثيره على الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) بمعدل مؤوي 82% ووسط حسابي (4.10)، تلاه الرقابة الادارية بمعدل مؤوي 76.2% ووسط حسابي (3.81)، وحل في المرتبة الثالثة عنصر الرقابة الداخلية بمعدل مؤوي 76% ووسط حسابي (3.80)، وجميع هذه العناصر لها درجة تأثير على الملاءة المالية بدرجة مرتفعة.

2. يتأكد القاطب في آراء عينة الدراسة تجاه لدرجة أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، والذي تمثل في اتفاق هذه الآراء بشكل كبير حول درجة توافره، من خلال فحص أرقام الانحرافات المعيارية لفقرات المجال.

وبعد ذلك ومن أجل تأكيد صحة النتائج المستخلصة من بيانات الجدول (11) آنف الذكر، قام الباحث باستخدام اختبار (T) وبمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) وذلك من أجل فحص الفرضية الفرعية H_0 التي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الإدارة المالية على الملاعة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) وجهة نظر الموظفين فيها

❖ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول (14): نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الرئيسية (H_0)

الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
العينة جميعها كوحدة واحدة	3.90	0.36	18.31	0.000	رفض

فباستخدام قاعدة القرار الخاصة بالاختبار (T) للعينة الواحدة وهي: "ترفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_a) إذا كانت sig (الدلالة) أصغر أو تساوي مستوى المعنوية الذي أجري بناء عليه الاختبار وهو (0.05)، يُلاحظ بأن قيم (sig) بالنسبة للعينة جميعها كوحدة واحدة أصغر من (0.05) ذلك مما يوجب رفض الفرضية العدمية الرئيسية H_0 وقبول الفرضية البديلة (H_a) وهذا يعني أن العينة جميعها كوحدة واحدة ترى أنه يوجد لكفاءة الإدارة المالية متمثلاً بالتخطيط المالي على الملاعة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) من وجهة نظر الموظفين فيها، مما يؤكد صحة النتائج التي كشف عنها تحليل بيانات الجدول السابق رقم (11).

السؤال الفرعي الرابع: ما درجة الملاعة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك:

الجدول (15): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات درجة الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)

رقم الفقرات	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب
1	يتم قياس الملاءة المالية لدى الشركة بشكل دوري.	4.3	0.9	%86	مرتفعة جداً	1
2	يتم تقسيم الملاءة المالية في شركتك إلى ملاءة قصيرة وطويلة الأجل.	3.6	0.8	%72	مرتفعة	4
3	تلتزم الشركة بالمحافظة على مؤشرات الملاءة المالية المطلوب.	3.9	0.7	%78	مرتفعة	3
4	يتم أخذ مؤشرات الملاءة المالية بعين الاعتبار في عمليات اتخاذ القرار.	4.0	0.6	%80	مرتفعة	2
5	يتم أخذ اجراءات فعلية إذا انحراف مؤشر الملاءة المالية عن المستوى المطلوب سواء بالانخفاض أو الارتفاع.	3.9	0.6	%78	مرتفعة	3
6	تلتزم الشركة بتحقيق هامش الملاءة المالية المثالي حسب تعليمات هيئة سوق رأس المال.	4.0	0.6	%80	مرتفعة	2
7	تأثرت نسبة الملاءة المالية في الشركة بتفشي جائحة كورونا.	4.3	0.8	%86	مرتفعة جداً	1
	الدرجة الكلية	3.99	0.47	%79.8	مرتفعة	

1. يتضح من خلال البيانات في الجدول (13) أن فقرات درجة الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) تراوحت بين مرتفعة الى مرتفعة جداً بمعدل يتراوح بين 86% - 72%، وبلغ الوسط الحسابي عليها ما بين (4.30) إلى (3.60)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية فقد كانت مرتفعة أيضاً حيث بلغت 79.80%، بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.99)، وهذا يعني أن درجة الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك) مرتفعة.
2. لوحظ وجود تفاوت في تقدير درجة توفر العوامل التي تستخدم كمؤشر للحكم على درجة الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، حيث حصل العامل في الفقرة (7) (تأثرت نسبة الملاءة المالية في الشركة بتفشي

جائحة كورونا) على الوزن الأعلى بوسط حسابي (4.30) وبدرجة توفر مرتفعة جداً، في حين حصل العامل في الفقرة (2) (يتم تقسيم الملاءة المالية في شركتك إلى ملاءة قصيرة وطويلة الأجل) على الوزن الأقل بوسط حسابي (3.60) وبدرجة توفر مرتفعة أيضاً.

3. يتأكد التوافق في آراء عينة الدراسة تجاه درجة الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، والذي تمثل في اتفاق هذه الآراء بشكل كبير حول درجة توافره، من خلال فحص أرقام الانحرافات المعيارية لفقرات المجال.

الأداة الثانية للدراسة

تم استخدام تحليل القوائم المالية كأداة ثانية للدراسة لفترة 4 سنوات ممتدة من 2017-2020، بهدف التعرف على درجة الملاءة المالية الفعلية للشركات ومدى قدرتها على التمتع بالملاءة المالية في الأجل القصير والطويل، بالاعتماد على معادلة نسبة السيولة النقدية ومعدل كفاية رأس المال لتحديد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (الملاءة على المدى القصير)، وكذلك نسبة المديونية لتحديد قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (الملاءة المالية على المدى الطويل).

المقاييس المستخدمة في تحديد نسب الملاءة المالية

وقد استخدمت هذه الدراسة طريقة قياس مشابهة لقياس المتغيرات في الأدبيات السابقة وذلك وفق الصيغة التالية:

1. نسبة السيولة النقدية (نسبة التداول) = الأصول المتداولة \ الالتزامات المتداولة.

2. معدل كفاية رأس المال = رأس المال \ المخاطر

3. نسبة المديونية = اجمالي الالتزامات \ اجمالي الأصول. (كاظم، 2020)

وتم الاعتماد على معيار الصناعة للبنوك وشركات التأمين لملاءمة هذا المعيار لأداة الدراسة المعمول بها.

طرق جمع البيانات

تمت عملية جمع البيانات المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين يدويا من واقع القوائم المالية للشركات المنشورة على الموقع الالكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية www.EP.ps.

الجدول (16): شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

الرقم	اسم الشركة	الرمز	عدد الفروع	سنة الإدراج
1	التأمين الوطنية	NIC	8	1997
2	ترست العالمية للتأمين	TRUST	9	2008
3	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	9	2011
4	فلسطين للتأمين	PICO	9	2010
5	تمكين الفلسطينية للتأمين	TPIC	0	2021
6	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	8	2011
7	المشرق للتأمين	MIC	11	2006
8	المجموعة الاهلية للتأمين	AIG	8	1997

الجدول (17): نسب السيولة النقدية لشركات التأمين من الفترة 2017-2020

السنة / اسم الشركة	2017	2018	2019	2020	Total
التأمين الوطنية	%100	%100	%98	%95	%98
ترست العالمية للتأمين	%90	%89	%89	%93	%90
العالمية المتحدة للتأمين	%100.22	%98	%92	%95	%96
فلسطين للتأمين	%90	%74	%80	%84	%82
تمكين الفلسطينية للتأمين	-	-	%111	%125	%118
التكافل الفلسطينية للتأمين	%101	%100	%99	%125	%106
المشرق للتأمين	%75	%85	%82	%89	%83
المجموعة الأهلية للتأمين	%109	%112	%114	%116	%112
المعدل (المعيار)					%98

1. يتضح من خلال البيانات في الجدول (15) أن نسبة السيولة النقدية لدى شركات التأمين مجتمعة هي نسبة مرتفعة إذا ما تم مقارنتها مع بعضها البعض، وهذا يشير إلى قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وبالتالي فإن درجة الملاءة المالية على المدى القصير مرتفعة.

2. لوحظ وجود تفاوت في نسبة السيولة النقدية لشركات التأمين، حيث حصلت شركة تمكين الفلسطينية للتأمين على نسبة سيولة نقدية تراوحت حول (118%) وهذه نسبة مرتفعة، وفي المقابل حصلت شركة فلسطين للتأمين على أقل نسبة سيولة حيث تراوحت النسبة حول (82%) وهذه نسبة منخفضة إذا ما تم مقارنتها مع معيار الصناعة لتلك الشركات.

الجدول (18): نسب المديونية لشركات التأمين من الفترة 2017-2020

السنة / اسم الشركة	2017	2018	2019	2020	Total
التأمين الوطنية	%61	%62	%63	%64	%62
ترست العالمية للتأمين	%67	%66	%69	%70	%68
العالمية المتحدة للتأمين	%76	%75	%75	%74	%75
فلسطين للتأمين	%65	%74	%78	%80	%74
تمكين الفلسطينية للتأمين	-	-	%69	%67	%68
التكافل الفلسطينية للتأمين	%70	%72	%74	%74	%72
المشرق للتأمين	%74	%70	%75	%76	%73
المجموعة الأهلية للتأمين	%68	%65	%70	%65	%67
المعدل (المعيار)					%69

1. يتضح من خلال الجدول (16) أن نسبة المديونية لشركات التأمين منخفضة عن الواحد صحيح، وهذا يعبر عن قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل بشكل مرتفع وكذلك يشير الى ارتفاع درجة الملاءة المالية على المدى الطويل.

2. لوحظ وجود تفاوت في نسب المديونية بين شركات التأمين، حيث حصلت شركة التأمين الوطنية على أقل نسبة حيث بلغت (62%) إي أن هذه الشركة لديها ملاءة مالية مرتفعة على

الأجل الطويل، فيما حصلت الشركة العالمية المتحدة للتأمين على أعلى نسبة مديونية بلغت (75%) من بين الشركات ويدل هذا على ضعف قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل إذا ما تم مقارنتها بمعيار الصناعة للشركات والبالغ (69%).

الجدول (19): البنوك المدرجة في بورصة فلسطين

الرقم	اسم البنك	الرمز	عدد الفروع	سنة الادراج
1	بنك فلسطين	BOP	21	2005
2	البنك الاسلامي الفلسطيني	ISBK	20	2009
3	بنك القدس	QUDS	21	1997
5	البنك الاسلامي العربي	AIB	20	1997
6	البنك الوطني	TNB	20	2007
7	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	11	1997

الجدول (20): معدل كفاية رأس المال (CAR) للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين من الفترة 2020-2017

السنة	2017	2018	2019	2020	TOTAL
اسم البنك					
بنك فلسطين	%5,6	%21,1	%20,9	%21,3	%16,9
البنك الاسلامي الفلسطيني	%7,1	%23,3	%17,5	%17,5	%16,2
البنك الاسلامي العربي	%8,6	%9,9	%10,8	%10,5	%9,9
بنك القدس	%6,6	%26,2	%28,3	%29,2	%22,5
البنك الوطني	%7,2	%33,3	%22,7	%16,7	%19,9
بنك الاستثمار الفلسطيني	%22,5	%30,2	%31,4	%29,7	%28,4
المعدل (المعيار)					%18,6

1. يتضح من خلال الجدول (18) أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين هي نسبة كافية لتغطية الالتزامات المترتبة عليها وفي ذلك اشارة الى قدرة الشركة على تحقيق ملاءة مالية مرتفعة.

2. لوحظ وجود تفاوت في نسبة كفاية رأس المال للبنوك، حيث حصل بنك الاستثمار الفلسطيني على أعلى نسبة كفاية لرأس المال بمعدل (28,4%) وهذا يدل على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بشكل مرتفع، وفي المقابل حصل البنك الاسلامي العربي على أقل نسبة كفاية لرأس المال بمعدل (9,9%) خلال الأربع سنوات وذلك بعد مقارنتها مع معيار الصناعة للبنوك (متوسط النسب للبنوك).

3. تؤكد نتائج تحليل نسبة كفاية رأس المال للبنوك انسجام هذه النسبة مع نتائج تحليل الاستبانة لمجال الملاءة المالية التي أشارت الى ارتفاع مؤشر الملاءة المالية لديها مما يعني قدرتها على سداد جمع الالتزامات المترتبة عليها.

الجدول (21) يُظهر هذا الجدول نسب المديونية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين من الفترة 2020-2017

السنة	2017	2018	2019	2020	TOTAL
اسم البنك					
بنك فلسطين	%89	%91	%91	%91	%90,5
البنك الاسلامي الفلسطيني	%89	%90	%90	%90	%89,7
بنك القدس	%90	%90	%91	%91	%90,5
البنك الاسلامي العربي	%89	%89	%90	%92	%90
البنك الوطني	%90	%91	%92	%92	%91,2
بنك الاستثمار الفلسطيني	%79	%78	%80	%84	%80,2
المعدل (المعيار)					%88

1. يتضح من خلال الجدول (19) أن نسب المديونية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تقترب من المعيار الصناعي ، وفي ذلك اشارة الى قدرة هذه البنوك على سداد التزاماتها طويلة الأجل بشكل مرتفع.
2. لوحظ وجود تفاوت في نسب المديونية لهذه البنوك، حيث حصل بنك الاستثمار الفلسطيني على أقل نسبة مديونية من بين البنوك والتي تراوحت نسبته (80%) وفي ذلك اشارة الى القدرة المرتفعة لدى هذا البنك على سداد التزاماته طويلة الأجل، وفي المقابل حصل البنك الوطني على أعلى نسبة مديونية بلغت (91,2%) .
3. تؤكد نتائج تحليل القوائم المالية للبنوك الانسجام والتوافق مع نتائج تحليل الاستبانة والتي اشارت الى ارتفاع الملاءة المالية لدى هذه البنوك على المدى الطويل.

ويرى الباحث أن تقسيم الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك إلى ملاءة قصيرة وطويلة الأجل لها الدور البارز والفعال في التأكد من أن هذه الشركات قادرة على سداد التزاماتها في المدى القصير والطويل على حد سواء، وكذلك التشخيص المستمر للانحرافات والمشاكل التي قد تحول دون سداد الالتزامات في الأوقات المحددة لها، وتم الاستناد في هذا الطرح على دراسة (كاظم، 2020) في تقسيم الملاءة واستخدام المعادلات الرياضية التي تخدم هذا التقسيم.

نتائج الدراسة:

بعد تحليل الاجابات واختبار الفرضيات، كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج نلخص أهمها فيما يلي:

1. يعد مؤشر الملاءة المالية من أهم المؤشرات المستخدمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، لما لها من دور فعال في التعرف على قدرة الشركة على سداد التزاماتها، وبالتالي تقليل حالة الغموض من المستقبل المالي للشركات.
2. من وجهة نظر العينة جميعها حصل مجال التخطيط المالي بوسط حسابي (4,10) على المرتبة الاولى في التأثير على الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة

- فلسطين (شركات التأمين والبنوك)، وتأتي في المرتبة الثانية الرقابة الادارية بوسط حسابي (3,1) في حين تأتي الرقابة الداخلية بوسط حسابي (3,80).
3. كشف تحليل نتائج العينة جميعها أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكل من عناصر كفاءة الإدارة المالية المتمثلة (التخطيط المالي، نظام الرقابة الداخلية، الرقابة الإدارية) على الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (شركات التأمين والبنوك).
4. ترى العينة جميعها كوحدة واحدة أن أكثر العوامل تأثيراً على الملاءة المالية هو عنصر: التخطيط المالي بوسط حسابي (4,10)، بالمقابل ترى العينة أن أقل عناصر كفاءة الادارة المالية تأثيراً على الملاءة المالية هو: نظام الرقابة الداخلية بوسط حسابي (3,80).
5. ترى العينة جميعها كوحدة واحدة أن الفقرة (7) من فقرات مجال الملاءة المالية التي كانت: تأثرت نسبة الملاءة المالية في الشركة بتفشي جائحة كورونا، حصلت على معدل (86%) وأعلى وسط حسابي بين الفقرات حيث بلغ (4,3)، وهذا يشير إلى تأثير جائحة كورونا بشكل واضح وكبير على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين (شركات التأمين والبنوك).
6. أشارت تحليل القوائم المالية إلى ارتفاع نسب السيولة النقدية لشركات التأمين والبنوك، مما يزيد من قدرتها على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وبالتالي تحقيق ملاءة مالية جيدة على المدى القصير.
7. أظهرت نتائج تحليل القوائم المالية إلى انخفاض نسب المديونية عن الواحد صحيح لدى شركات التأمين والبنوك مجتمعة، مما يزيد قدرتها على سداد التزاماتها على المدى الطويل وبالتالي تحقيق ملاءة مالية جيدة على المدى الطويل.

التوصيات

1. التطوير والتحسين المستمر لأقسام التخطيط المالي والرقابة الداخلية والرقابة الإدارية لما لها من أثر كبير على الملاءة المالية واستمرارية الشركات.
2. العمل على استقطاب موظفين حاصلين على شهادات دولية في التخطيط المالي والرقابة الداخلية والإدارية.
3. ضرورة توعية أفراد الدوائر المالية والإدارية وإعلامهم بكل جديد يتعلق بتطوير المؤشرات والمعايير المالية والإدارية بشكل عام ومؤشر الملاءة المالية على وجه الخصوص.
4. الاستمرار والمحافظة على تحقيق توازن بين السيولة النقدية ونسب المديونية وذلك لتكون الشركات قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء.
5. تعزيز التعاون الفعال بين القطاع الأكاديمي وقطاع التأمين والبنوك لتهيئة كوادر مالية وإدارية متخصصة وقادرة على تطوير وتحسين أداء العمل بشكل مستمر.
6. ينبغي على الإدارة العليا في البنوك وشركات التأمين إصدار قرار باعتماد منهج تقسيم الملاءة المالية إلى قصيرة وطويلة الأجل لقياس القدرة على الوفاء بالتزامات بشكل فعال.
7. وضع نظام حوافز خاص بأصحاب الكفاءات والانجازات والخبرات الكبيرة لكي يستخدموا قسارى جهدهم في رفع كفاءة الدوائر المالية والإدارية للشركات.
8. إجراء دراسات مستقلة عن درجة تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) على الأداء المالي لجميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

دراسات مستقبلية مقترحة

1. ما هي العوامل المؤثرة على فاعلية الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
2. دور المؤشرات المالية في بناء القرارات الاستثمارية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
3. ما هو مدى امتثال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لمعايير النسب المالية الموضوعية من قبل سلطة النقد.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو حطب، موسى. (2009). فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

أبو سنيينة ضرغام. (2019). أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للشركات غير المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

أبو علي، حسنية. (2019). واقع الرقابة الادارية وعلاقتها بمستوى الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظرهم أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

أبو ماضي، كامل. (2006). مدى فعالية اساليب الرقابة في المؤسسة العامة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

أحمد، شعشوع. (2020). دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته خلال الفترة (2000-2019)، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، الجزائر.

أحمد، عائدة. (2018). أثر جودة المراجعة الخارجية في قياس نسب السيولة والنشاط المالي دراسة ميدانية، مجلة الدراسات العليا، مجلد12، عدد46، ص150-167.

أحمد، نضال(2013)، دراسة تحليلية لمخطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد36، ص299-336.

أحمد، والكسار. (2009). استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، مجلة جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

- الأغوات، توفيق. (2014). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء، الأردن.
- آمنة ومها. (2017). إعداد الموازنات وأثرها على التخطيط المالي، رسالة بكالوريوس، جامعة السودان، السودان.
- أوكسل، فيروز. (2013). دور نظام الرقابة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية دراسة حالة ، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- إيمان، راشدي. (2012). دور الادارة المالية في تغطية احتياجات تمويل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- بشرى، ورمزي. (2018). مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوظيف، الجزائر.
- بودانة، كمال. (2019). دور الرقابة الادارية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- بولخراس، نسيبة. (2017). دور نظام الرقابة الداخلي في تعزيز التدقيق الداخلي دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- جعدي، وسنوسي. (2016). تقييم الرقابة الداخلية في إدارة المخزون دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوظيف، الجزائر.
- الجهودي، إيمان. (2018). أثر الافصاح عن عيوب نظام الرقابة الداخلية على آليات الحوكمة بالشركة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد42، عدد2، ص156-208.

الحاج وعبد العزيز. (2016). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية في البنوك السودانية ، مشروع تخرج بكالوريوس، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

الحسن، عبد الله. (2017). التخطيط المالي العوامل المساعدة والاهداف المرجوة، مجلة المال والاقتصاد، مجلد1، العدد 81، ص48-49.

حفصة، وخديجة. (2018). دور الرقابة الادارية في ارساء اخلاقيات المهنة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة احمد دارية، درار، الجزائر.

حلس، داود. (2006). دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

حميد، وعبد. (2018). اجراءات الرقابة الادارية وعلاقتها في تقويم الاداء الوظيفي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد13، عدد42.

حويلى، مريم. (2012). واقع التخطيط في اتخاذ القرار دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

خضر، ماجد (2016). الرقابة على المصارف التجارية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد24، عدد4، ص6-7.

دعاء، خنفر. (2017). محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية للفترة الزمنية (2005_2014) رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
رشيد، بوزرية. (2017). التخطيط المالي ودوره في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوظياف، المسيلة، الجزائر.

زيدان وعبد الرزاق. (2016). الملاءة المالية في شركات التأمين بين جهود التنظيم وصعوبات التطبيق، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، المجلد1، العدد16، ص25-34.

السامرائي، محمد. (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

السرطاوي، وحسان. (2019). التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي للشركة المساهمة الصناعية في فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 2، ص 147-180.

سفيان، أفران. (2014). دور لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

شاهين، أيمن. (2015). مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تطوير نظم الرقابة الداخلية فب الجهات الخاصة للرقابة، ورقة بحثية، ديوان الرقابة المالية والادارية، فلسطين.

الشخب، أحلام. (2014). دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

شراقه، أيمن. (2018). مدى التزام شركات التضامن بتطبيق مبادئ الحوكمة وأثر ذلك على فعالية نظام الرقابة الداخلية فيها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

شفقة، وآخرون (2019). أثر مخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حماة، مجلد 2، عدد 4.

شكري، مرج. (2016). الرقابة الادارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

شلابي، عمار. (2019). علاقة تكنولوجيا المعلومات بفاعلية نظام الرقابة الداخلية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، مجلد 4، العدد 2، ص 127-144.

- الشنطي، وسام. (2015). دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الاداء المالي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الشيخ، فهمي. (2008). التحليل المالي، ط(1)، ص56، رام الله، فلسطين.
- صابر، فاطمة وخفاجة، ميرفت. (2002). أسس ومبادئ البحث العلمي ط1. الإسكندرية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- صالح، ياسين (2019). أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الطراونة، وعبد الهادي. (2011). الرقابة الادارية المفهوم والممارسات ، ط(1)، عمان، الاردن، ص179، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- طرطاق، والعايب. (2018). قواعد قياس الملاءة المالية في شركات التأمين دراسة مقارنة، مجلة البحوث والدراسات، مجلد15، عدد2.
- الطنبور، كايد. (2017). العوامل المؤثرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- طنينة، فهد (2017). أثر الرقابة الداخلية على الاداء دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- الظاهر، وآخرون. (2020). أثر نظام الرقابة الداخلية في دوائر ضريبة الدخل على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر العاملين في ضريبة الدخل، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد15، عدد1، ص56-89.

عباس، أنس. (2006). الرقابة الادارية وأثرها على بلوغ الأهداف دراسة تطبيقية، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مجلد15، عدد23، ص37-67.

عبد الحليم، محمد. (2017). التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة الدراسات العليا، مجلد 7، عدد26، ص321-346.

عبد الرحيم، محمد. (2018)، السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية ، رسالة ماجستير، جامعة افريقيا العالمية، السودان.

عبد الرؤوف، بلجود. (2020). فعالية التخطيط المالي ودوره في تطوير المؤسسات الرياضية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوظياف، المسيلة، الجزائر.

عبد الرؤوف، بوطويل. (2013). أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

عطا، هيثم. (2015). دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة المنارة، مجلد22، عدد4.

علام، صلاح الدين . (2002). القياس والتقويم التربوي والنفسي . القاهرة، مصر: دار الفكر العربي

علوان، وأحمد. (2017). أهمية اعتماد الرقابة الادارية في زيادة كفاءة الفحص الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد12، عدد39.

علوان، وآخرون. (2015). فاعلية التحليل المالي في بيان قدرة النسب المالية في كشف الاحتيال والغش في التقارير المالية للشركة الصناعية، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد10، عدد33.

عيسى، بكاري. (2018). مدى مساهمة الوظائف الادارية (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) في تحقيق أهداف المنشأة الرياضية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

- فتاح، ومحمد. (2012). تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركات العامة الصناعية، مجلة الدراسات محاسبة ومالية، مجلد7، عدد20.
- فيروز، بن خوجة. (2013). التقييم المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين من خلال الفترة (2007-2009)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- فيروز، بوعزيزة. (2018). استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.
- القبج، نائل. (2002). أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بين النظرية والتطبيق في الشركة المساهمة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- قبلاني، نجوى (2020). تقييم الأداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في بنك البركة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد6، عدد2، ص50-71.
- القضاة، حسين (2008). الرقابة الادارية وعلاقتها بكفاءة الأداء دراسة تطبيقية، المجلة العربية للإدارة، مجلد28، عدد2، ص111-146.
- قندوز والسهلاوي.(2015)، هامش الملاعة المالية في شركات التأمين وشركات اعادة التأمين، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد10، العدد38، ص31-47.
- كاظم، حسن (2020). السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاعة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق، مجلة العلوم الادارية والاقتصاد ، مجلد26، عدد119، ص320-345.
- كراش، وصحراوي. (2019)، متطلبات الملاعة المالية لشركات التأمين التجاري والتكافلي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد9، العدد3، ص306-326.

- كشك، محمد. (1996). *مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية ط 1*. الاسكندرية، مصر: دار الطباعة الحرة.
- كلاب، يامن. (2015). *واقع التخطيط المالي في الشركات المفعلة في اتحاد المقاولين في قطاع غزة*، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- محمد، محمود. (2006). *التخطيط المالي والموازنة العامة للدولة، مجلة التنمية الادارية،* مجلد 26، عدد 113، ص 38-39.
- محمد، وآخرون. (2007). *دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الالكترونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،* مجلد 29، عدد 2، ص 139-160.
- محمد، ومحاد. (2019). *أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الاداء في البنوك التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،* مجلد 12، عدد 2، ص 187-202.
- محمدي، عائشة. (2015). *الرقابة الخارجية على أعمال البنوك التجارية،* رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- مختارية، صدراوي. (2013). *أهمية الادارة المالية في المؤسسات الاقتصادية،* رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- مصطفى، محمود. (2012). *الرقابة الادارية، ط (1)، عمان، الأردن،* ص 89، دار البداية.
- المطيري، يوسف. (2020). *أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،* مجلد 21، عدد 3، ص 215-244.
- المهيري، الصادق. (2015)، *دور وظائف الادارة المالية في رفع كفاءة الاداء المالي لتحقيق أهداف منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.*

نبيل، وأمين. (2015). الرقابة على الموارد البشرية رسالة نموذجية لمصنع بنطال، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

نور، عبد الناصر وآخرون. (2008). التحليل المالي مدخل صناعة القرار ، ط2، عمان، الأردن، ص52، دار وائل للنشر والتوزيع.

النيف والقلاب. (2020)، العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الاسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد16، العدد1، ص105-122.

هاشم، نوار. (2020). كتاب الإدارة المالية، ط1، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

هلسة، صلاح. (2016). دراسة تطبيق الحوكمة وتأثيره على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

يسري، صباط. (2016). دور الرقابة الادارية في تحسين الاداء دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

Docekalova, Marie. (2015), Evaluation of the effectiveness of manufacturing companies by financial and non financial indicators, *Social & Behavioral Sciences volume* 213, on pages 491 to 496

Eva, litavcova. (2018), **Models of forecasting in financial analysis of non financial corporation**, Department of Mathematical Methods and Managerial Informatics, Faculty of Management, The University of Presov.

Nanzala, Lumatete & Ingabo, Otuya. (2021), The effects of internal control on financial performance, **international journal of finance & accounting**, vol2, No2, page 9-12.

Quang, Doxuan & Xin, Wnzhong. (2014), The impact of ownership structure and capital structure on financial performance of Vietnamese firms, **Academy of journalism & communication**, vol 7, No2, page 64,.

Sekaran, U. (2006). "***Research Methods for Business: A skill Building Approach***", Fourth Edition, John Wiley and sons, Inc

Tubin, mater .(2019),financial performance analysis of distress banks in Ghana, **Social Sciences journal**, volume 8, issue 4, on page 117.

Zeitun, Rami & Tian, Gary.(2018), capital structure and corporation performance, The **Australais Accounting Business & financial journal**, vol 1, No4, page 40.

الملاحق

الملاحق (1): تسهيل مهمة الباحث

حضرة السيد..... مدير الشركة المحترم

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تعبئة استبانة

نهديكم أطيب التحيات وأجملها، ونرجو من حضرتكم الإيعاز لموظفي الدائرة المالية والادارية تعبئة الاستبانة حول دراسة نقوم بها تحت عنوان:

(أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية:
في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين).

راجين من حضرتكم المساعدة في اتمام هذا المطلب، الذي نأمل أن يكون لأطروحتي هذه أبلغ الأثر في تحسين وتطوير الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة، علما أن البيانات الواردة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تنفذ هذه الدراسة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الملحق (2): الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

أخي المستجيب ،،،، أختي المستجيبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحث بدراسة ميدانية عنوانها:

(أثر كفاءة الادارة المالية على الملاءة المالية :

دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة معتمداً على ما جاء في الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، يرجى التكرم وتعبئة الاستبانة المرفقة علماً أن البيانات الواردة فيها لن تستخدم إلا لأغراض الدراسة كمبحث أكاديمي لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية تخصص المنازعات الضريبية.

إن تعاونكم الفعال سيكون له أبلغ الأثر في الحصول على أفضل النتائج

مع الاحترام والمودة،،،

الطالب: زكي عودة وهادين

أولا : البيانات الديمغرافية:

يرجى وضع إشارة (X) فيما ينطبق عليك:

1. الجنس: ☐ ☐

2. المسمى الوظيفي: ☐ عام ☐ ب مدير ☐ إداري

☐ مدير مالي ☐ محاسب ☐ غير ذلك أذكره من فضلك

3. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى

4. التخصص العلمي: ☐ حاسبة ☐ إداري ☐ إقتصادي ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ غير ذلك أذكره من فضلك

5. سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 - 15 سنوات

☐ أكثر من 15 سنة

6. عدد الدورات التدريبية: ☐ لا يوجد ☐ من 3 ☐ من 3 - 5 ☐ أكثر من 5

7. هل يوجد لديك شهادات مهنية مثل (cpa أو cma أو cfm) أو غيرها:

☐ يوجد ☐ لا يوجد ☐ حال وجود شهادة أذكرها من فضلك

ثانيا: العوامل المؤثرة على كفاءة الادارة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين:

يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية بوضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المجال الأول: التخطيط المالي						
في اعتقادك ما مدى تأثير العوامل التالية في شركتك على كفاءة التخطيط المالي؟						
1	تساهم دائرة التخطيط المالي في إيجاد حلول للمشاكل المالية التي تواجه الشركة.					
2	توفر دائرة التخطيط المالي خطة مالية شاملة لجميع الأنشطة في الشركة.					
3	يوجد برامج تدريب وتطوير للموظفين العاملين في دائرة التخطيط المالي.					
4	يوجد نظام لتجديد أوقات تسديد الالتزامات والحصول على التمويل.					
5	يوجد علاقة بين دائرة التخطيط المالي والملاءة المالية.					
6	معرفة الاحتياجات المالية لكل دوائر الشركة بشكل مستمر.					
7	يوجد انسجام بين الخطط المالية للشركة وبين الخطة العامة أو الاستراتيجية للشركة.					
8	الكشف عن الانحرافات المالية ومتابعتها وتقييمها.					
9	تأخذ دائرة التخطيط المالي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعين الاعتبار عند صياغة الخطة المالية.					
المجال الثاني: الرقابة الداخلية						
في اعتقادك ما مدى تأثير العوامل التالية في شركتك على كفاءة نظام الرقابة الداخلية ؟						
1	يتوفر نظام واضح ومكتوب لإجراءات التوظيف لدائرة الرقابة الداخلية.					
2	يتناسب الهيكل التنظيمي لدائرة الرقابة الداخلية مع حجم عملها.					
3	يوجد لجنة متابعة وتدقيق تساهم في تدعيم نظام المراقبة الداخلية.					
4	يوجد علاقة بين دائرة الرقابة الداخلية والملاءة المالية.					
5	يوجد سياسات مكتوبة وواضحة للتعامل مع شكاوي العملاء.					
6	يوجد سياسات لتطوير وتدريب الموظفين في دائرة الرقابة الداخلية.					
7	يتم تنفيذ الرقابة الداخلية على جميع أقسام ودوائر الشركة على حد سواء.					
8	يوجد وصف وظيفي موثق كمرجع للموظفين لإعلامهم بواجباتهم.					

9	يتوفر معايير للحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة.					
المجال الثالث : الرقابة الادارية في اعتقادك ما مدى تأثير العوامل التالية في شركتك على كفاءة الرقابة الادارية؟						
1	الرقابة الادارية تتم بشكل مستمر ودوري.					
2	يوجد رقابة فجائية غير مرتبطة بزمان معين.					
3	يوجد قسم مختص بالتدقيق والتحقق من أداء اجراءات الرقابة الادارية.					
4	يوجد علاقة بين دائرة الرقابة الادارية والملاءة المالية.					
5	يتم استقطاب الموظفين في القسم بناء على مؤهلات ذات علاقة بالرقابة الادارية.					
6	يوجد نظام لتدريب الموظفين في الدائرة الرقابية على اساليب رقابة جديدة ومتطورة.					
7	يمارس الموظفين في الرقابة الادارية اساليب متطورة للرقابة مثل (الرقابة الالكترونية على التقارير المالية).					
8	تقوم الشركة بمتابعة الانحرافات والمشاكل التي يتم اكتشافها.					
9	تعتبر دائرة الرقابة الادارية كيان مستقل عن الادارة العليا للشركة.					
المجال الرابع: الملاءة المالية في اعتقادك ما مدى تأثير العوامل التالية في شركتك على الملاءة المالية؟						
1	يتم قياس الملاءة المالية لدى الشركة بشكل دوري.					
2	يتم تقسيم الملاءة المالية في شركتك إلى ملاءة قصيرة وطويلة الأجل.					
3	تلتزم الشركة بالمحافظة على مؤشرات الملاءة المالية المطلوب.					
4	يتم أخذ مؤشرات الملاءة المالية بعين الاعتبار في عمليات اتخاذ القرار .					
5	يتم أخذ اجراءات فعلية إذا انحرف مؤشر الملاءة المالية عن المستوى المطلوب سواء بالانخفاض أو الارتفاع.					
6	تلتزم الشركة بتحقيق هامش الملاءة المالية المثالي حسب تعليمات هيئة سوق رأس المال.					
7	تأثرت نسبة الملاءة المالية في الشركة بتفشي جائحة كورونا.					

في اعتقادك ما هي المعوقات والعوامل المؤثرة على الملاءة المالية (قدرة الشركة على تغطية الالتزامات ؟) في الشركة المساهمة العامة التي لم ترد ضمن الاسئلة السابقة ؟

.....

.....

انتهت

الملحق (3): مخرجات برنامج SPSS

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A	53	2.44	4.67	4.0964	.40300
B	53	2.33	4.56	3.7966	.45434
C	53	2.44	4.56	3.8113	.43450
Y	53	3.14	5.00	3.9892	.46952
F	53	2.64	4.91	3.9297	.39168
G	53	2.75	7.75	3.7712	.71670
E	53	2.41	4.44	3.9015	.35850
Valid N (listwise)	53				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	53	2	5	4.21	.631
a2	53	2	5	4.15	.601
a3	53	2	5	3.87	.680
a4	53	2	5	4.11	.800
a5	53	1	5	4.23	.800
a6	53	2	5	4.09	.687
a7	53	2	5	4.02	.720
a8	53	2	5	4.11	.725
a9	53	2	5	4.08	.805
Valid N (listwise)	53				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	53	2	5	3.66	.783
b2	53	2	5	3.77	.800
b3	53	1	5	3.77	.912
b4	53	2	5	3.74	.711
b5	53	2	5	3.81	.810
b6	53	1	5	3.81	.962
b7	53	2	5	3.91	.714
b8	53	2	5	3.85	.744
b9	53	2	5	3.85	.770
Valid N (listwise)	53				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	53	2	5	4.19	.761
c2	53	2	5	3.91	.861
c3	53	2	5	3.89	.670
c4	53	2	5	3.92	.646
c5	53	2	5	3.81	.810
c6	53	1	5	3.55	.822
c7	53	2	5	3.49	.823
c8	53	1	5	3.85	.864
c9	53	2	5	3.70	.799
Valid N (listwise)	53				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
y1	53	1	5	4.32	.850
y2	53	2	5	3.57	.797
y3	53	3	5	3.94	.663
y4	53	3	5	4.04	.619
y5	53	3	5	3.85	.632
y6	53	3	5	3.96	.649
y7	53	2	5	4.25	.757
Valid N (listwise)	53				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
f1	53	2	5	3.94	.691
f2	53	3	5	4.00	.588
f3	53	2	5	3.81	.652
f4	53	2	5	3.81	.735
f5	53	1	5	3.74	.836
f6	53	2	5	3.68	.644
f7	53	3	5	3.96	.649
f8	53	1	5	3.94	.745
f9	53	2	5	4.06	.602
f10	53	2	5	4.42	.719
f11	53	2	5	3.87	.708
Valid N (listwise)	53				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
g1	53	1	5	3.77	.944
g2	53	2	5	3.40	.817
g3	53	2	5	3.40	.817
g4	53	2	5	3.81	.681
g5	53	2	5	4.30	.425
g6	53	2	5	3.81	.735
g7	53	1	5	3.94	.886
g8	53	1	5	3.74	.836
Valid N (listwise)	53				

Reliability

Case Processing Summary

	N	%
Valid	53	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	53	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.856	53

Case Processing Summary

	N	%
Valid	53	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	53	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.726	9

Case Processing Summary

	N	%
Valid	53	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	53	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.733	9

Case Processing Summary

	N	%
Valid	53	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	53	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.715	9

Case Processing Summary

	N	%
Valid	53	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	53	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.781	7

Case Processing Summary

	N	%
Valid	53	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	53	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.788	11

Case Processing Summary

	N	%
Valid	53	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	53	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.705	8

T-Test**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A	53	4.0964	.40300	.05536
B	53	3.7966	.45434	.06241
C	53	3.8113	.43450	.05968

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A	19.807	52	.000	1.09644	.9854	1.2075
B	12.765	52	.000	.79665	.6714	.9219
C	13.594	52	.000	.81132	.6916	.9311

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
E	53	3.9015	.35850	.04924

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
E	18.306	52	.000	.90147	.8027	1.0003

Frequencies

Statistics

	q1	q2	q3	q4	q5	q6	q7
N Valid	53	53	53	53	53	53	53
Missing	0	0	0	0	0	0	0
Std. Deviation	.361	1.256	.390	1.409	.718	1.029	.267

q1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	45	84.9	84.9	84.9
انثى	8	15.1	15.1	100.0
Total	53	100.0	100.0	

q2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مدير عام	1	1.9	1.9	1.9
نائب مدير	7	13.2	13.2	15.1
مدير اداري	8	15.1	15.1	30.2
Valid مدير مالي	8	15.1	15.1	45.3
محاسب	26	49.1	49.1	94.3
غير ذلك	3	5.7	5.7	100.0
Total	53	100.0	100.0	

q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دبلوم	3	5.7	5.7	5.7
Valid بكالوريوس	45	84.9	84.9	90.6
ماجستير فاعلى	5	9.4	9.4	100.0
Total	53	100.0	100.0	

q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	26	49.1	49.1	49.1
ادارة الاعمال	8	15.1	15.1	64.2
Valid اقتصاد	2	3.8	3.8	67.9
علوم مالية ومصرفية	15	28.3	28.3	96.2
غير ذلك	2	3.8	3.8	100.0
Total	53	100.0	100.0	

q5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
اقل من 5 سنوات	12	22.6	22.6	22.6
Valid من 5 الى 15 سنة	26	49.1	49.1	71.7
اكثر من 15 سنة	15	28.3	28.3	100.0
Total	53	100.0	100.0	

q6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا يوجد	12	22.6	22.6	22.6
أقل من 3	15	28.3	28.3	50.9
Valid من 3 إلى 5	17	32.1	32.1	83.0
أكثر من 5 سنوات	9	17.0	17.0	100.0
Total	53	100.0	100.0	

q7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
يوجد	4	7.5	7.5	7.5
Valid لا يوجد	49	92.5	92.5	100.0
Total	53	100.0	100.0	

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Role of Financial Management Efficiency and its
Impact on the Solvency of Public Shareholding
Companies in the Palestine Stock Exchange**

By

Zaki Awdh Zaki Wahadeen

Supervisor

Prof. Abdulnaser Nour

Dr. Sameh Atout

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate
Studies, An- Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

**The Role of Financial Management Efficiency and its Impact on the
Solvency of Public Shareholding Companies in the Palestine Stock
Exchange**

By
Zaki Owdh Zaki Wahadeen
Supervisor
Prof. Dr. Abdalnaser Nour
Dr. Sameh Atout

Abstract

The purpose of this study was to identify The role of financial management efficiency and its impact on the solvency of public shareholding companies in the Palestine stock Exchange represented by insurance companies and banks, and investigate the impact of financial management efficiency elements (financial planning, internal observation, and administrative observation) on the solvency of public shareholding companies in the Palestine stock Exchange represented by insurance companies and banks. The study used the descriptive and analytical approach for its compatibility to the study targets. A new questionnaire was designed to achieve the study targets and distributed to the employees of financial and administrative department of insurance companies and banks that represented the sample of the current study (n= 53). Data were analyzed by using SPSS in order to reach the important results and recommendations. Furthermore, by relying on the financial data of the insurance companies and banks, the financial lists were analyzed based on the cash and debt ratios in order to indentify the true reality of the financial solvency of these companies. The study revealed several results where the most prominent was the presence of a high statistically significant impact between the

elements of financial management efficiency as the mean of response for the total score was (3.90) with a percentage of (78%). The financial planning element was in the first rank followed by the administrative observation and then the internal observation in the last rank. Also, the results of analyzing solvency indicators showed a high degree of solvency among public shareholding companies listed on the Palestine Exchange. Accordingly, the researcher recommended many recommendations, where the most prominent was the need for companies to take the department of financial planning, administrative and internal observations into consideration in continuous development and improvement by employing experts and international professional certificates to evaluate the plans of these departments and spread the awareness of the importance of maintaining them. Also, attracting the employees with high experience in analyzing the financial indicators, especially the solvency index for its prominent and important role in securing the financial path of companies as a whole.

keywords: Efficiency, Financial management, solvency.